إضاءات على كتاب الأحرف السبعة للعلامة محمود شاكر

عرض وتلخيص: **هشام الشلوي**

الجزء الأول: في معنى الأحرف السبعة

مقدمة:

ليس من السهل تلخيص كتاب من أربعمائة صفحة ونيف في عدة صفحات، خاصة إذا كان موضوع الكتاب يتعلق بكتاب الله الذي لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه، وفي علم من أشرف العلوم وأعلاها، ألا وهو علم الكتاب العزيز.

ومما دعاني إلى هذه الجرأة وهذا الاقتحام من عيي مثلي، هو طول الكتاب وإلحاح الشيخ على تكرار بعض الأفكار فيه في أكثر من موضع؛ لذا رأيت –ولا رأي لمثلي– أن ألخص بعض ما ينتفع به القارئ في هذا الباب.

وكتاب الأحرف السبعة مطبوع عن مسودة للشيخ لم يتمها، ولا ندري إن أطال الله في عمر شاكر ليتمّه، هل سيكون أطول من ذلك أم أقصر؟ وهل سيحذف الشيخ المكرر منه أم سيقره كما هو؟

ومعنى الأحرف السبعة استغرق من الشيخ تبيانه مائة وخمساً وتسعين صفحة، أما كتابة القرآن الكريم وجمعه فاستغرق باقي فصول الكتاب. وما سننشره أولا هو ملخص معنى الأحرف السبعة، وكيف جاءت، ورأي الشيخ المخالف فيه لمن سبقه من العلماء، ثم نتبعه بنشر ما جاء به الشيخ عن كتابة القرآن وجمعه، حيث ننشره بإذن الله منفصلا عن تبيان معنى الأحرف السبع، صرفا للملل عن القارئ.

وفي الاعتذار عن طول الكتاب والتكرار فيه- إن جاز الاعتذار- رأيت المحقق عبد السلام هارون يقول في مقدمته لكتاب الحيوان للجاحظ: والذي يقرأ الجاحظ يرى فيه طبيعة التكرار، وهو يحرص بذلك على أن يعين القارئ على الوعي والفهم، فالجاحظ معلِّم حريص على إفادة تلميذه؛ ولكن تلميذه لا يجلس بين يديه، أو يسايره ليتلقَّى عنه المعرفة، بل يؤلف له أستاذه الكتاب جامعا، ويدعه يفيد مما يقرأ ويتفهم[1].

---

(1) الحيوان للجاحظ، تحقيق عبد السلام هارون، الجزء الأول، ص 31.

وكذلك يفعل محمود شاكر في كل ما حقق أو كتب عن التراث العربي الإسلامي.

ووجب التنبيه أخيرا أن كل ما يرد تحت هذه المقدمة، فهو من قول الشيخ، وعملي اقتصر فيه على الجمع والتقريب والاختصار فقط، فإن كنت زللت –وأنا متأكد من ذلك– فمني لا ريب، وإن كنت أصبت فذلكم الفضل من الله.

فصل في بيان معنى قوله صلى الله عليه وسلم (إن هذا القرآن أُنزل على سبعة أحرفٍ)

وهم وجبت إزالته:

ينبه شاكر ابتداء إلى أن قوله صلى الله عليه وسلم (إن هذا القرآن أُنزل على سبعة أحرفٍ) بمعزل عن القراءات السبع المشهورة، مستدلا بما نقل ابن حجر في فتح الباري عن الحافظ ابن أبي شامة، إذ قال: ظن قوم أن القراءات السبع الموجودة الآن، هي التي أريدت في الحديث، وهو خلاف إجماع أهل العلم قاطبة، وإنما يظن ذلك بعض أهل الجهل.

وقال ابن عمار: لقد فعل مُسَبِّع السبعة ما لا ينبغي له، وأشكل الأمر على العامة، بإيهامه من قَلَّ نظره أن هذه القراءات، هي المذكورة في الخبر. وليته إذ اقتصر نقص على السبعة أو زاد، ليزيل الشبهة.

الأثر:

والذي أجمع عليه أصحاب الكتب الخمسة، هو حديث عمر بن الخطاب، وهو أصح شيء في الباب من رواية ابن شهاب الزهري، قال حدثني عروة بن الزبير: أن المِسْوَر بن مخرمة وعبد الرحمن بن عبد القاري حدثاه: أنهما سمعا عمر بن الخطاب يقول: سمعتُ هشام بن حكيم يقرأ سورة الفرقان في حياة رسول الله، فاستمعت لقراءته، فإذا هو يقرأ على حروف كثيرة لم يقرئنيها رسول الله، فكدت أساوره في الصلاة، فتصبرت حتى سلم، فلببته بردائه فقلت: من أقرأك هذه السورة التي سمعتك تقرأ؟ فقال: أقرأنيها رسول الله. فقلت: كذبت، فإن رسول الله أقرأنيها على غير ما قرأت. فانطلقت به أقوده إلى رسول الله، فقلت: إني سمعتُ هذا يقرأ بسورة الفرقان على حروف لم تقرئنيها! فقال رسول الله: أرسله، اقرأ يا هشام. فقرأ عليه القراءة التي سمعته يقرأ، فقال رسول الله : كذلك أنزلت. ثم قال: اقرأ يا عمر. فقرأت

القراءة التي أقرأني، فقال رسول الله : كذلك أنزلت، إن هذا القرآن أُنزل على سبعة أحرف، فاقرأوا ما تيسّر منه.

وردَّ العلماء على من قال: إن الأحرف السبعة هي سبع لغات من لغات العرب ولهجاتها، بأن هشام بن حكيم وعمر بن الخطاب كلاهما من قريش ودارهما مكة، فبعيد أن يكون اختلافهما في القراءة مردودا إلى اختلاف اللغة أو اللهجة.

زمن الحديث:

يقول شاكر : إنه من المحال أن يكون حديث عمر بن الخطاب وهشام بن حكيم قبل فتح مكة، وإن هذا الحديث ورد بعد رمضان سنة تسع من الهجرة، وقبل وفاة النبي صلى الله عليه وسلم بسنة وخمسة أشهر أو بسنة وشهرين، وأيا ما كان فهما قريب من قريب.

ويمضي شاكر بعيدا في مذهبه في التذوق ويسافر بروحه إلى ذلكم الزمن، لينزه ابن الخطاب عن اللغو والإطناب، في قوله (سمعتُ هشام ابن حكيم يقرأ سورة الفرقان في حياة رسول الله) وليتحول حينها التذوق إلى دليل تاريخي ثان على أن زمن حديث الأحرف السبعة كان قبيل وفاة النبي صلى الله عليه وسلم بسنة وأشهر.

يقول شاكر: وفي حديث عمر الذي صدّرنا به هذا الفصل، كلمة توشك أن تدل على أن هذا الخبر كان قريبا جدا من وقت فراق رسول الله صلى الله عليه وسلم أصحابه، وما ترك هذا الفراق في قلوبهم من الحزن والحنين إلى ما فاتهم به من صحبته صلى الله عليه وسلم. فإن عمر عندما أراد أن يحدث الناس بما كان بينه وبين هشام بن حكيم من الاختلاف في قراءة سورة الفرقان، وترافعهما إلى نبي الله صلى الله عليه وسلم، كان يعلم أن ذلك الحديث كان على عهد رسول الله صل الله عليه وسلم، وكان يعلم أن تمام حديثه يعرف سامعه أنه كان في حياة رسول الله. ولكنه لما بدأ يحدث الناس، استفتح كلامه بقوله: سمعت هشام بن حكيم يقرأ سورة الفرقان، في حياة رسول الله صل الله عليه وسلّم، فتقديمه ذكر ما هو معلوم بالضرورة من كل حديث يتحدث به محدث عن رسول الله، أن ذلك إنما كان في حياة رسول الله، هو عند أول نظرة إطناب لا فائدة منه، ولغو أُتي به لغير حاجة، وقلّ أن تجد مثله في حديث عمر أو غيره من الصحابة، إذا حدثوا عن رسول الله صلى الله عليه وسلم، فمجيئه في هذا الخبر، له دلالة أخرى غير دلالة أنه كان في حياة رسول الله، وفي وقت مجهول من حياته المباركة على أمته صلى الله عليه وسلم. وعند شاكر أن الذي ألقى هذه الكلمة على لسان عمر رضى الله عنه، حافز خفي كان شديد الأثر على عمر.

وحديث عمر إنما كان بعد أن لحق رسول الله صلى الله عليه وسلم بالرفيق الأعلى بدهر طويل، وبعد أن لقي المسلمون في حروب الردة ما لقوا، وبعد أن استفاض الفتح في الآفاق، وتفرق الصحابة عنه في المغازي البعيدة، وبعد أن دخل في الإسلام من دخل من الأمم، وبعد أن بقي عمر في قلة قليلة من أصحاب رسول الله، وبعد أن تغيرت المدينة عما كان يعهد في زمن صاحبه وحبيبه صلى الله عليه وسلم، وبعد أن نشأت بالمدينة ناشئة من أبناء الصحابة ومسلمة الفتوح، أخذت تلازم عمر وتسأله عن دينها، وكان مما تسأل الذي يجدونه غريبا عنهم في قراءة القرَأَة، وكان عمر في أخريات أيامه مما يضيق صدره بهذه الغربة التي غادره فيها تفرق الصحابة عنه في الفتوح، وبما طوق من تكاليف إمارة المؤمنين، وبما صار هدفا لسؤال الناشئة عن أمور هذا الدين، فكان يجد من الحرج والضيق ما يحمله على أن يأخذ تبنة من الأرض فيقول: ليتني كنت هذه التبنة، ليتني لم أخلق، ليت أمي لم تلدني، ليتني لم أك شيئا، ليتني كنت نسيا منسيا، أو أن يبكي حتى تختلف أضلاعه ثم يقول: وددت أني خرجت منها كفافا لا علي ولا لي، أو أن يقف يصلي بالناس الصبح، فيسمع حنينه من وراء ثلاثة صفوف، أو أن يذكر الأخ من إخوانه بالليل فيقول: يا طولها من ليلة! حتى إذا فرغ من صلاته غدا إليه، فإذا لقيه لزمه واعتنقه، فرحا بلقائه، وحمدا لله على وجدانه حيا لم تفته به المنية.

ويعلق شاكر: وكأني بعمر كان في مثل هذه الحال، حين سمع سؤال هؤلاء الناشئة عن اختلاف الناس في قراءة القرآن على هذه الأحرف السبعة، التي لم يكن هو يومئذ ينكرها ولا أحد ممن تفرق عنه من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم ممن شهد الأيام الأُول، وكأني به يتمثل الفرق بين ما هو فيه الساعة، وبين ما كانت عليه المدينة في تلك الأيام، وكأني به يرى الأيام المواضي قد زويت له، فيرى المدينة بعد رمضان سنة تسع إلى ربيع الأول من السنة الحادية عشرة يوم قبض رسول الله صلى الله عليه وسلم، فإذا هي تموج بآلاف من وفود العرب على رسول الله، على اختلاف وجوهها وألسنتها، تغدو وتروح إلى رسول الله تسأله دينها، وكأني به يرى شبها بين تلك الأيام، وبين ما هو فيه من اختلاف هذه الناشئة إليه تسأله عن دينها، على اختلاف وجوهها وألسنتها عما كان يعهد، وكأني به يذكر عندئذ ما كان من أمره مع هشام حين اختلفا في قراءة سورة الفرقان، فيترافعان إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم، وكأني به يرى أن ذلك لم يكد يكون حتى كان كلمح بالبصر، بأن قبض نبيه وحبيبه فلحق بالرفيق الأعلى، وكأني به عندئذ قد نهد لهذه الناشئة من حوله يحدثها فيقول: سمعت هشام بن حكيم يقرأ سورة الفرقان، في حياة رسول الله صلى الله فإذا هو يصور بهذه الكلمة التي ألقيت على لسانه قرب ذلك اليوم، من اليوم الذي اختطف فيه من بينهم نبيه وحبيبه، وإذا هي عبارة كانت توشك أن تكون إطنابا ولغوا، فإذا هي بيان لما كان في نفس عمر، حين حدَّث، من الذكرى والحنين والحزن، وإذا هي مصداق لما ذهبنا إليه من أن حديث الأحرف السبعة إنما كان في أواخر عهد رسول الله صل الله عليه

وسلم بأصحابه وأمته. بل هي عندي دليل آخر على تأخر أمر الأحرف السبعة إلى قبيل وفاة رسول الله، فوق الدليل التاريخي الذي سقناه آنفا. وأنا حين أتذوق هذه الكلمة، أجد فيها من الرقة والكآبة، ما يجعلها عندي أرجح الدليلين على ما ذهبتُ إليه.

وينتهي شاكر بعد تحديد زمن حديث عمر بن الخطاب وهشام بن حكيم إلى فائدة، أن عُظْمَ القرآن قد نزل منذ بعثته صلى الله عليه وسلم إلى أواخر سنة تسع، أي نحوا من اثنتين وعشرين سنة على حرف واحد، وكان رسول الله صلى الله عليه وسلم قد أقرأ أصحابه هذا الحرف الواحد منذ بُعث إلى أن أذن الله بإنزال الأحرف السبعة تخفيفا عن أمته.

تاريخ الحرف وصفته:

ذهب جماعة من السلف إلى أن هذا الحرف الأول الذي نزل به القرآن على قلب رسول الله صلى الله عليه وسلم اثنتين وعشرين سنة في مكة ثم في المدينة، حتى كانت سنة تسع من الهجرة يوم أذن الله سبحانه لرسوله أن تقرأ أمته القرآن على سبعة أحرف، ذهبوا إلى أن هذا الحرف الأول هو لسان قريش مستدلين بحديث عثمان بن عفان عند كتابة المصحف الإمام، إذ قال للذين أمرهم بنسخ المصاحف: إذا اختلفتم أنتم وزيد بن ثابت في عربية من عربية القرآن، فاكتبوها بلسان قريش، فإن القرآن أنزل بلسانهم. وبما أخرجه أبو داود من حديث كعب الأنصاري: أن عمر كتب إلى ابن مسعود: إن القرآن نزل بلسان قريش، فأقرئ الناس بلغة قريش لا بلغة هذيل. وجاء أبو جعفر الطحاوي في كتابه، شرح مشكل الآثار، في شرح حديث الأحرف السبعة فقال: فتأملنا نحن هذا الباب لنقف على حقيقة الأمر فيه إن شاء الله تعالى، فوجدنا الله سبحانه قال في كتابه: (وما أرسلنا من رسول إلا بلسان قومه ليبين لهم) فعلمنا أن الرسل إنما تبعث بألسنة قومها، لا بألسنة من سواها، وعقلنا بذلك أن اللسان الذي بعث به هو لسان قومه وهم قريش، لا ما سواهم من الألسنة العربية وغيرها، وكان قومه المرادُون بذلك هم قريش لا من سواهم.

ويرد شاكر على دعوى نزول القرآن الكريم بلغة قريش دون سواها من لغات العرب، بأن الله سبحانه وتعالى قد وصف هذا الكتاب الذي أنزل على محمد صلى الله عليه وسلم في عشر سور من القرآن، كلها مكي، فذكر أنه أنزله (قرآنا عربيا)، أو (قرآنا عربيا غير ذي عوج)، في ست سور، وذكر أنه (لسان عربي)، أو (لسان عربي مبين) في ثلاث سور، وأنه أنزله (حكما عربيا)، في سورة الرعد. وصفة العربي، تتناول قريشا وغير فريش تناولا واحدا، فلا يجوز تخصيصها بقبيلة من قبائل العرب إلا بدليل يجب التسليم إليه. ورأيت الله سبحانه وتعالى قد قابل في كتابه بين لسانين متباينين كل التباين، في موضعين

فقال: (وَلَوْ جَعَلْنَٰهُ قُرْءَانًا أَعْجَمِيًّا لَّقَالُواْ لَوْلَا فُصِّلَتْ ءَايَٰتُهُۥٓ ۖ ءَآعْجَمِيٌّ وَعَرَبِيٌّ ۗ قُلْ هُوَ لِلَّذِينَ ءَامَنُواْ هُدًى وَشِفَآءٌ ۖ) وقال: (وَلَقَدْ نَعْلَمُ أَنَّهُمْ يَقُولُونَ إِنَّمَا يُعَلِّمُهُۥ بَشَرٌ ۗ لِّسَانُ ٱلَّذِى يُلْحِدُونَ إِلَيْهِ أَعْجَمِيٌّ وَهَٰذَا لِسَانٌ عَرَبِيٌّ مُّبِينٌ)، فقابل بين أعجمي وعربي، لا بين أعجمي وقرشي. والأعجمي وصف مطلق يتناول كل لسان مباين للسان العرب، لا لسان قريش وحدها، والمقابلة تكون بين عام وعام، لا بين عام وخاص. فإذ لم يخص في الأول منهما، كان غير مريد أن يخص في الآخر منهما. فبان بذلك أن صفة العربي صفة جامعة غير مخصصة، فلا يجوز تخصيصها إلا بدليل يجب التسليم إليه. ولسان قريش عربي، ولسان تميم عربي، ولسان أهل اليمن عربي، ولسان الأوس والخزرج عربي، كل ذلك لا شك فيه، فليس لسان منها أحق بأن يخص في هذه الآيات من لسان. فإذ لم نجد ما يخصصه، لم يكن لادعاء مدع في هذه الآيات أنه عنى لسان قريش، أصل يعتمد عليه، ويكون قوله عربي هنا، إنما عنى به اللسان الجامع لكل لسان عربي، بلا تخصيص لقوم دون قوم.

فقه البخاري:

هذا، ومن فقه الإمام الحافظ الناقد أبي عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري، رحمه الله، أنه لما ترجم لهذا الباب في صحيحه، في كتاب فضائل القرآن قال: (باب نزل القرآن بلسان قريش والعرب قرآنا عربيا، بلسان عربي مبين) فلم يقتصر على ذكر لسان قريش، بل عطف وقال: والعرب، إشارة إلى هذا المعنى: أن هذا القرآن أنزل باللسان العربي الجامع. فرحم الله أبا عبد الله، ما أجل حفظه وفقهه!

ويستدل شاكر على أن في القرآن العظيم من كلام العرب ما لم تكن قريش نفسها تعرفه أو تألفه بما روي بالإسناد الصحيح من طريق مسعر، عن قتادة، عن ابن عباس في تفسير قوله تعالى: (رَبَّنَا افْتَحْ بَيْنَنَا وَبَيْنَ قَوْمِنَا بِالْحَقِّ وَأَنتَ خَيْرُ الْفَاتِحِينَ) أنه قال: لم أكن أدري ما افتح بيننا وبين قومنا، حتى سمعت ابنة ذي يزن تقول لزوجها: انطلق أفاتحك! تعني أقاضيك. وذكر الفراء في معاني القرآن أن أهل عُمان يسمون القاضي: الفاتح، والفتّاح. وخلاصة ذلك أنه من كلام أهل اليمن، ولذلك لم يكن يعرفه ابن عباس، وهو قرشي، حتى سمع ابنة ذي يزن ما تقول.

وخلاصة ما تقدم ثلاث مسائل يجب الالتفات إليهن:

الأولى: أن القرآن العظيم ظل ينزل على حرف واحد، اثنتين وعشرين سنة، في مكة والمدينة، منذ البعثة إلى سنة تسع من الهجرة.

الثانية: أن القرآن العظيم نزل بلسان عربي مبين، هو اللسان الجامع الذي كانت تألفه العرب وتتكلم به في جزيرتها قبل الإسلام، لا يختلف في قبيل منها عن قبيل.

الثالثة: أن قول عثمان رضي الله عنه: إن القرآن أنزل بلسان قريش، ليس يطابق معناه معنى قول الله تعالى أنه أنزل القرآن بلسان عربي مبين، إذ كانت مقالة عثمان إنما أراد باللسان فيها: طريقة نطق الكلمة من نص القرآن، فتكون طريقة النطق مؤثرة في كتابتها أو رسمها، ولم يرد بها مفردات لغة القرآن ولا تركيبها. فقوله: أنزل القرآن بلسان قريش، إنما هو لهجتها ولحنها ولغتها.

علة التخفيف بنزول الأحرف السبعة:

بعد الفتح دخلت العرب في دين الله أفواجا بلحونها ولهجاتها ولغاتها، ووفدت الوفود على مدينة رسول صلى الله عليه وسلم من مضر ومن ربيعة، ومن قحطان أهل اليمن ومن قضاعة ومن فلسطين، واستقبلت مدينة رسول الله صلى الله عليه وسلم على صغرها يومئذ كل تلك الوفود التي تبلغ عدّة أفرادها ما لا يقل عن خمسة آلاف إلى ما يبلغ عشرة آلاف أو ما شاء الله في مدة قصيرة ما بين أواسط سنة تسع إلى أواخر سنة عشر قبيل وفاة رسول الله صلى الله عليه وسلم، بأبي هو وأمي. وكل امرئ منهم يريد أن يتلقى القرآن من فِيّ رسول الله، بعضهم يتعجل لقاءه والأخذ عنه ليؤوب إلى ديار قومه.

وسمعت المدينة يومئذ غرائب لهجات العرب ولحونها في منطقها- والتي كان يعرفها رسول الله، إذ كان يلتقي العرب قبل البعثة في مكة- من أقصى العربية في أرض فلسطين وحدود مصر، إلى أقصى العربية في جنوب اليمن، ومن تخوم فارس بأرض العراق شرقا إلى غُمُوض تِهامة وأغوارها غربا، من الذين جاوروا قبط مصر وسكانها كبعض لخم وجُذام وبكر، والذين خالطوا نصارى الشام من قضاعة وغسان وإياد، والذين شامُّوا اليونان من تغلب وبعض قبائل اليمن بالجزيرة، والذين ناسَمُوا الهند والفرس من عبد القيس وأزد عُمَان، والذين داخلوا الهند والحبشة ككثير من أهل اليمن.

سمعت المدينة يومئذ كشكشة تعرض لبعض تميم وربيعة ابني أسد، يقولون في خطاب المؤنث خاصة (بِشِ، وأمُّشِ) في (بِكِ، وأمُّكِ)، وكسكسة بعض بكر وهوازن، يقولون: (مِنْسِ، وأمُّسِ) في

(منك، وأمُّكِ)، في خطاب المؤنث خاصة، وعنعنة تعرض لبعض قيس وتميم، تقلب الهمزة المبدوءة عينا، يقولون (عَنَّك) في (أنَّك) و(عُذُن) في (أُذُن)، وفحفحة هذيل، تقول في (حتَّى) (عتَّى)، واستنطاء سعد بن بكر وهذيل والأزد وقيس والأنصار في العين الساكنة تقول: (أَنْطى) في (أَعْطى)، ومن يقلب السين الأخيرة تاء، يقول: (النات) في (الناس)، ومن يقلب تاء الخطاب للمذكر كافا، يقول في (عصيتَ): (عَصَيْكَ)، ومن يجعل لام التعريف (أمْ)، من حمير يقول: (طابَ أمْهواء) في (طاب الهواء). وكلهم راغب في تلقي القرآن من فِيّ رسول الله صلى الله عليه وسلم، فشقّ الأمر عليه وعلى أصحابه لكثرة المستقرئين.

ورأى رسول الله أن القراءة على هذا الحرف الواحد إن تكن شَقَّتْ على بعض هؤلاء الوافدين وهم عنده، فهي على بعض أهاليهم القاصية أرضهم عن أرضه، أشَقُّ وأعنتُ. وهو الذي جاء برفع العنت عن أمته. ولهذا راجع رسول الله صلى الله عليه وسلم ربه في أمر الحروف في حديث أبي بن كعب الأنصاري الذي جاء فيه أن النبي صل الله عليه وسلم كان عند أَضَاةِ بني غفار، قال: فأتاه جبريل عليه السلام فقال: إن الله يأمرك أن تقرأ أمتك القرآن على حرف. فقال: أسأل الله معافاته ومغفرته، وإن أمتي لا تطيق ذلك. ثم أتاه الثانية فقال: إن الله يأمرك أن تقرأ أمتك القرآن على حرفين. فقال: أسأل الله معافاته ومغفرته، وإن أمتي لا تطيق ذلك. ثم جاءه الثالثة فقال: إن الله يأمرك أن تقرأ أمتك القرآن على ثلاثة أحرف. فقال أسأل الله معافاته ومغفرته، إن أمتي لا تطيق ذلك. ثم جاء الرابعة فقال: إن الله يأمرك أن تقرأ أمتك قرآن على سبعة أحرف، فأيما حرف قرأوا عليه فقد أصابوا.

فنظر رسول الله صلى الله عليه وسلم إلى من وراء الوفود من أهاليهم الذين ينتظرون عودتهم بالإسلام وبالقرآن، حيث رأى رسول الله صلى الله عليه وسلم جماعة حددهم كانوا هم المرادين بطلب التخفيف عنهم والتهوين عليهم.

العلل الموجبة للتخفيف:

قال الترمذي: حدثنا أحمد بن منيع، حدثنا الحسن بن موسى، حدثنا شيبان، عن عاصم، عن زر بن حبيش، عن أبيّ بن كعب قال: رسول الله صل الله عليه وسلم جبريل، فقال: يا جبريل، إني بعثتُ إلى أميين، منهم العجوز، والشيخ الكبير، والغلام، والجارية، والرجل لم يقرأ كتابا قط. قال جبريل: يا محمد، إن القرآن أنزل على سبعة أحرف.

ولفظ أبي جعفر الطبري، من طريق أبي أسامة حماد بن أسامة: منهم الغلام، والخادم، والشيخ القاسي، والعجوز. فقال جبريل: فليقرأوا القرآن على سبعة أحرف.

أولا: في معنى الأميين: وهم الذين ليس لهم كتاب منزل على نبي، يتوارثونه بينهم جيلا بعد جيل، يتلونه في صلواتهم، ويتدارسونه في مدارسهم وبيوت عباداتهم، كالذي كان لليهود ثم النصارى من توراة وإنجيل. والذين لا كتاب لهم يعرفونه، فيتلونه في صلواتهم، ويتدارسونه، ويستنبطون علم ربهم في تنزيله، متروكون على جبلتهم وفطرتهم، أي على ما ولدتهم عليه أمهاتهم، حتى يبلغوا باجتهادهم غاية ما تطيقه الفطرة والجبلة، دون هدي منزل في كتاب، أي دون تسديد وتثقيف وتهذيب. فنسبوا إلى الأم، فقيل لهم أميون.

وينتهي شاكر إلى أن قوله صلى الله عليه وسلم لجبريل (إني بعثت إلى أمة أميين) لم يُرِدْ به ظاهر معنى أميين، من أنهم الذين لا كتاب لهم، أو الذين لا يكتبون ولا يحسبون، بل أراد به باطن المعنى، وهو اختلاف لهجاتهم ولحونهم ولغاتهم، لأنهم لا كتاب لهم سابق، لانت ألسنتهم على تلاوته، فيهون عليهم الانتقال من لهجة ألفوها إلى لهجة لم يألفوها لأهل لسانهم، وهذا المعنى من جوامع كلمه صلى الله عليه وسلم.

ثانيا: الفئات المُخفف عنها

الفئة الأولى:

(العجوز، والشيخ الكبير)، وذلك ذو السن العالية من ذكر وأنثى، الذي إذا ألف شيئا شق عليه مفارقته والانتقال عنه، ومن أكبر ذلك عليه عنتا لهجته التي نشأ فيها، وكاد يفنى عليها، وقل أن تنفعه الدربة أو التعليم .

الفئة الثانية:

و(الغلام، والجارية، أو الخادم)، وذلك الصغير الضعيف ذكر وأنثى، يكون تحت يد سيده، ويكون سيده هو الذي يصرفه في مهنة أهله. صغير لم يزل، نشأ في لهجة قوم لم يألف غيرها، وهو أبدا كادح لهم وبأمرهم، فهو لصغره وضعفه وقلة فراغه، قلما يتاح له أن يخالط ذوي أحلامهم ولسانهم، فتفتُق المخالطة عقله ولسانه. وعسى أن يكون يقضي أكثر وقته نازحا في رعية الإبل أو الغنم، أو في مهنة قومه. فمن جراء ذلك، ربما شق عليه أن ينتقل من لهجته إلى لهجة أخرى إذا هو لُقِّنَها، مع قلة فراغه للتعلم.

الفئة الثالثة:

و(الرجل الذي لم يقرأ كتابا قط) أو (الرجل القاسِي الذي لا يقرأ كتابا قط) ، وهذه الطائفة الثالثة يحتاج أمرها إلى فضل تأمل. حيث إنها في هذا الخبر لا يراد بها الذين لا يقرأون ويكتبون.

والكتاب لفظ مشترك المعاني يأتي ضمن عدة معان بمعنى الكلام المؤلف المضموم بعضه إلى بعض، يكون من حقه أن يقيد بالخط في صحيفة، وإن لم يكن قُيد في صحيفة، ومنه قولنا: كتاب الله، وهو القرآن، فهو كتاب، وإن لم يقيد بالخط في المصحف.

والقراءة، أيضا، لفظ مشترك المعاني، أصل معناه أن تتتبع كلاما قائله غيرك، فتجمعه في نفسك وتضم بعضه إلى بعض، ثم تلفظه سرا أو جهرا، مجموعا يتلو بعضه بعضا كما قاله صاحبه. وأنت تقول: قرأ فلان في صلاته سورة كذا وكذا، والمصلي لا ينظر في سورة مكتوبة، إنما يتلو ما حفظه وجمعه في صدره غير مبدل لكلماته.

فيكون بذلك معنى (الرجل الذي لم يقرأ كتابا قط) هو (الرجل الذي لم يتقيَّد قط، حين يلفظ الكلام المكتوب، بلفظه على الوجه الذي قاله صاحبه أو كتبه)

وفحوى هذا المعنى: أنه هو الرجل الذي إذا عُلِّم رسم الحروف ودلالاتها، لم يتقيد في لفظ بعضها، إذا نظر فيها، بدلالة الرسم على الحرف، بل يتبع في لفظه اللغة التي ألفها سمعه، ودرب عليها لسانه. وكذلك حاله إذا أُريد على حفظ كلام يجمعه في صدره ليلفظه، فإن لسانه يميل به إلى لفظ اللغة التي ألفها ودرب عليها لسانه. فإذا رسمت له: حتى حين، أو لُقِّنَها، فهم المعنى المراد، ولكنه إذا جاء يلفظها، أبى عليه لسانه إلا أن يقول: عَتَّى حين، كما لهج أن يقول. ويكون الرجل من هذه الطائفة قد استوى واستغلظ، ولكنه مجبول على طبيعة جافية عن الطاعة، مستعصية المقاد، فهو وإن علم الخط ورسم الحروف ودلالاتها، يأبى لسانه إلا أن يميل به إلى لفظ بعض الكلام كما ألفه ودرب عليه، لا كما يراه مرقوما تحت باصرتيه، أو كما يسمع وقعه في مسعميه.

أما معنى (والرجل القاسي الذي لا يقرأ كتابا قط) فهو الرجل المجبول على طبيعة صلبة لا تلين ولا تنقاد، والذي إذا عالج قراءة المكتوب، لم يطق أن يقرأه على الوجه الذي يدل عليه رسم الحروف، بل يميل لسانه إلى ما ألف واعتاد في نطقه.

ويخلص شاكر إلى أن سياقة أخبار أبيّ بن كعب، قاطعة الدلالة على أن الأحرف السبعة مدارها الأول على اختلاف اللهجات واللحون واللغات كما كانت معروفة على عهده صلى الله عليه وسلم.

أما اللهجة، فهي جرس الكلام، أي حركة الصوت بالحروف المنطوقة، ويدخل فيها: الرّوْم، والإشمام، والإمالة، والإخفاء، والإظهار، والتفخيم، والترقيق، والغنة، وما سوى ذلك من أشباهه.

وأما اللحن، فهو ترجيع الكلام، أي حركة الصوت بجملة الكلام المنطوق، وهو أعم من اللهجة، وأدنى إلى اللغة، لأنه حركة الصوت بجملة الكلام لا بأبعاضه، واللحن، هو المميز بين قبيل وقبيل من أهل اللسان الواحد.

وأما اللغة، فهي الكلام نفسه بلحنه ولهجته. ويشتمل أيضا على ما يكون في لغة القبيلة من خلافها لبعض القبائل الأخرى في حركة أنفس الكلمات، مثل قولهم: نَقَمَ، يَنْقِمُ، وغيرهم يقول: نَقِمَ، يَنْقَمُ وأشباه ذلك، وما يعرض من اختلاف القبائل في الجموع والمصادر وأشباهها، وما يكون عند قوم دون قوم من قلب، وإبدال، وهمز، وتليين، وما تختص به قبيلة من استعمال كلمة بمعنى، هي عند غيرهم بمعنى آخر، وما يكون من اختلاف الإعراب عند قوم دون قوم والمعنى واحد، وأشباه ذلك.

وأما اللسان، فهو الكلام الذي يعبر به القوم عن أغراضهم، وهو الذي نسميه اليوم (اللغة) وهو أشملهن، تدخل تحته اللهجة واللحن واللغة، فهو الاسم الجامع لما يتكلم به جيل من الناس مع اختلاف لهجاتهم ولحونهم ولغاتهم. ولما كان اللسان اسما عاما جامعا، جاز إطلاقه على ما هو بعض منه، فيقال للهجة لسان، وللحن لسان، وللغة لسان.

معنى الأحرف السبعة:

أثبت شاكر أن القرآن ظل ينزل على حرف واحد اثنتين وعشرين سنة، وبيّن من سياقة تاريخ هذا الحرف الأول أنه خليق أن يكون بلسان قريش، أي بلهجتها ولحنها ولغتها، لأن رسول الله صلة الله عليه وسلم قرشي، ولأن القرآن نزل أول ما نزل في دار قريش، وهي مكة، ولأن قريشا كانوا أئمة العرب في دينها، للذي فضلها الله به من جوار بيته المحرم وسدانته، فأولى أن يكون القرآن قد نزل على لهجته ولحنه ولغته صلى الله عليه وسلم.

وجاء حديث عمر بن الخطاب رضي الله عنه مصرحا بذلك إذ كتب إلى عبد الله بن مسعود الهذلي: إن القرآن أنزل بلسان قريش. ثم جاء حديث عثمان بن عفان رضي الله عنه إذ قال: إذا اختلفتم أنتم وزيد بن ثابت في عربية من عربية القرآن، فاكتبوها بلسان قريش، فإن القرآن أنزل بلسانهم. ولما كان عمر قد قال ذلك في نحو سنة عشرين من الهجرة أو بعدها، وكان عثمان قد قال ما قال في سنة خمس وعشرين عند كتابة المصحف الإمام إلى الأمصار، أي بعد نزول الأحرف السبعة بدهر، دل ذلك على أنهما كانا يدركان أن الأحرف الستة الأخرى لم تكن بلسان قريش. ثم دلّ حديث عمر على أن اختلاف الأحرف السبعة، كان في لهجات العرب ولغاتها ولحونها، لأنه كتب بذلك إلى عبد الله بن مسعود الهذلي، حين أقرأ الناس: عَتَّى حين، بالعين، وهي لغة هذيل وألفافها في حتى بالحاء، وهي لغة

سائر العرب، ثم دل حديث عثمان على أن اختلاف الأحرف السبعة، إنما هو اختلاف في عربية القرآن، أي في نطق ألفاظه العربية أو إعرابها، وجاء مثال هذا الاختلاف في الحديث نفسه، وهو كتابة التابوت بالتاء، وهي لغة سائر العرب سوى الأنصار، فإنهم كانوا يقولون التابوه، بالهاء.

ويستدرك الشيخ بالسؤال هل كان الحرف الأول خالصا للسان قريش، أي للهجتها ولحنها ولغتها؟ وجواب هذا السؤال عسير جدا، ولا يملك القطع فيه أحد، لأنا عرفنا قبل أن الله تعالى أنبأنا نبأ لا شك فيه أن القرآن نزل بلسان عربي مبين، عربي غير ذي عوج، لم يَخُصّ سبحانه في البيان عن كتابه، وهو كلامه الحق، قريشا دون غيرها من العرب. مع أن الآيات التي ذكر فيها ذلك، كانت مما نزل بمكة، أي قبل الإذن بالأحرف السبعة بزمان طويل.

استحالة تعلق الأحرف السبعة بجميع لهجات العرب ولغاتها ولحونها:

ومحال أن تكون الأحرف الستة الباقية متعلقة بجميع لهجات العرب ولغاتها ولحونها، لأن قبائل العرب وبطونها أضعاف أضعاف هذا العدد، واختلافها في لغاتها ولهجاتها ولحونها على مثل عددها في الكثرة والتنوع، كان محالا أن يكون كل حرف من الأحرف السبعة كان مستقلا بلسان قبيلة بعينها يُسمى بها.

واقتضى ذلك أن يكون كل حرف منها متضمنا سياقا من اللهجات واللغات واللحون المعروفة يومئذ في جزيرة العرب، يجعل قراءة القرآن هينة على أكثرهم، وميسرة بعض التيسير على الذين ذكرهم رسول الله صلى الله عليه وسلم لجبريل في حديثه، وهم: العجوز، والشيخ الكبير، والغلام، والجارية، والرجل القاسي الذي لا يقرأ كتابا قط.

واختلاف اللهجات واللحون، مداره على هيئة نطق بعض الألفاظ مقطوعة أو موصولة، في كلمة واحدة، أو في جملة واحدة. وهيئة نطق اللفظ الواحد مهما اختلفت وتباعدت، فإنها تتدرج من هيئة إلى هيئة حتى تبلغ الهيئة الأخيرة أقصى بعدها عن الهيئة الأولى، ولكن يبقى بين كل هيئة والهيئة التي تليها، صلة وتقارب.

وإذا كان الخبر صريحا في أن القرآن إنما نزل على سبعة أحرف لا غير، وكان محالا أن يكون القرآن نزل على جميع الهيئات المختلفة الكثيرة المتباعدة المتعددة بتعدد القبائل والبطون، أوجبت بديهة العقل أن يكون الله سبحانه قد اختار لكل حرف وسطا جامعا من هيئات النطق المختلفة في الباب الواحد من أبواب التلفظ، يتيسّر معه أن ينتقل اللسان من اللهجة التي ألفها، إلى أختها التي تليها على غير مشقة، لشدة التقارب عندئذ بين اللهجتين.

وأما اللغة، فالأمر فيها أهون من هذا، لأنه قل أن يوجد في اللسان العربي لفظ اختلفت فيه لغات العرب اختلافا يبلغ هذا القدر من التعدد، فأقصى ما يطيقه الاختلاف أن يكون في اللفظ الواحد أربع لغات أو خمس على الأكثر، إلا ما شذ. وكذلك القول في اختلاف العرب في الإعراب، وهو من باب اللغة.

هذه هي الصورة الممكنة عقلا واستدلالا لتفهم ما كان عليه الحرف من الأحرف السبعة التي نزل عليها القرآن، للعلة التي ذكرها رسول الله صلى الله عليه وسلم، وهي التهوين على أمته المختلفة اللهجات واللحون واللغات، في قراءة القرآن الذي تم نزوله على حرف واحد هو الحرف الأول، الذي قيل فيه: إنه نزل بلسان قريش. وإذن فمدار كل حرف من الأحرف السبعة، إنما كان على هيئة نطق القرآن بنصه ولفظه.

وعلى ذلك، فأول ما يتضمنه الحرف من هذه الأحرف، هو ما اختلفت في نطقه ألسنة العرب وحناجرها من هيئة إخراج الحروف مقطوعة وموصولة، من إمالة، وإدغام، ورْوم، وإشمام، وإخفاء، وإظهار، وترقيق، وتفخيم، وغنة، وسائر ما يكون من هذا الباب بسبب.

ومعلوم علما لا شك فيه أن القرأةَ قد اختلفت قراءاتهم في هذا الباب. وإذن، فكل ما اختلفوا فيه من ذلك مما صح إسناده إليهم، فهو من الأحرف السبعة.

وإذن، فباب هيئة التلاوة كله، يكاد يكون مقطوعا بأنه باق جميعه، وأن ما عندنا من اختلاف القرأةِ في هيئة التلاوة، شامل للأحرف السبعة بتمامها لم يذهب منها شيء، ولكن لا سبيل إلى إفراد كل حرف منها على حياله، حتى الحرف الأول الذي نزل بلسان قريش اثنتين سنة، غير ممكن إفراده على حدته فيقال: هذا هو الحرف الأول الذي نزل عليه القرآن، وهذه هي لهجة قريش أو لسانها.

هل يمكن تحديد الأحرف السبعة حرفا حرفا؟

والسبب الذي من أجله يشق تحديد كل حرف من الأحرف السبعة على حدته، أنه حين حدث الاختلاف في القراءة على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم، وارتفع المختلفون إلى رسول الله، استقرأ كل واحد منهم، فلما قرأ قال له: أصبت أو أحسنت. فيقوم كل واحد منهما وهو لا يقرأ على قراءة صاحبه، وحدثهم صلى الله عليه وسلّم عن أمر نزول القرآن على سبعة أحرف ثم قال: فأيما حرف قرأوا عليه فقد أصابوا، وقال: فاقرأوا ما تيسّر منها، وقال: فمن قرأ بحرف منها فهو كما قرأ، وقال عبد الله بن مسعود: تمارينا في سورة من القرآن. فقلنا خمس وثلاثون، أو ست وثلاثون آية. قال: فانطقلنا إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم، فوجدنا عليًّا يناجيه، قال: فقلنا: إنا اختلفنا في القراءة. قال: فاحمر

وجه رسول الله صلى الله عليه وسلم وقال: إنما هلك من كان قبلكم باختلافهم بينهم. قال: ثم أسر إلى علي شيئا، فقال لنا علي: إن رسول الله صلى الله عليه وسلم يأمركم أن تقرأوا كما عُلمتُم.

فمن يومئذ، تعالَم أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم خبر نزول القرآن على سبعة أحرف، وانتهوا كما أمرهم نبيهم عن الاختلاف في القرآن، وعن التماري فيه لقوله لهم: إن القرآن أنزل على سبعة أحرف، فلا تماروا في القرآن، فإن المراء فيه كفر. وقاموا جميعا يقرأون القرآن، كل كما علم، ومضى دهر طويل على ذلك، وقرأ الناس على الصحابة الذين علمهم رسول الله صلى الله عليه وسلم، فلم يكن بأحد منهم حاجة أن يقول هذا الحرف الأول، وهذا الحرف الثاني. وقرأ الناس على ما تيسّر لهم من الصحابة، فتداخلت الأحرف السبعة بلا اختلاف ولا تمييز. فلذلك أصبح من أشق الأمر أن يوصل إلى تحديد الأحرف السبعة حرفا حرفا، ويقطع الشيخ شاكر أنه مستحيل، أو كان مستحيلا منذ عهد أصحاب رسول الله صل الله عليه وسلم.

قطب الأحرف السبعة:

ومنهج محمود شاكر هذا أفضى إلى أن قطب الأحرف السبعة الذي تدور عليه رحاها، هو هيئة نطق ألفاظ القرآن موصولة ومقطوعة، وهو أعظم أبواب تجويد القرآن، وهو الذي يسميه القوم "الأصول"، لأنها أصول أداء القرآن، وأنه لا معنى لمراجعة رسول الله صل الله عليه وسلم ربه في أمر قراءة القرآن على حرف واحد، طالبا التخفيف على أمته والتهوين في قراءتها القرآن، إلا من هذا الباب وحده دون سواه. لأنه لم يسأل ربه أن يبدّل له ألفاظ القرآن بألفاظ هي أهون عليهم منها، فإن هذا باطل يتنزه عنه رسول الله صلى الله عليه وسلم. ومن أجل أن هذا الباب، باب الأصول، أو باب التجويد، أو باب الأداء، هو أعظم أبواب القراءات، قلنا: إنه لم يذهب شيء من الأحرف السبعة، وأنها باقية عندنا في اختلاف القَرَأَة في أداء القرآن على لفظ واحد.

فصول الاختلاف:

بيد أن الثابت بالتواتر من لدن أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم إلى هذا اليوم، أن اختلاف القرأة لم يكن في باب الأداء وحده، بل كان في أبواب أخر. هي:

1. اختلافهم في حركة أنفس الكلمات، وهو نوعان: ما لا يحدث اختلافا في المعنى، نحو: (وَيَأْمُرُونَ ٱلنَّاسَ بِٱلْبُخْلِ)، و(بِالبَخَلِ) بفتحتين، وأشباه ذلك في الأسماء والأفعال والحروف.
2. اختلافهم في حركة الإعراب، وهو نوعان: ما يكون من باب لغات القبائل، نحو: (مَّا هُنَّ أُمَّهَٰتِهِمْ)، بالنصب، وهو أكثر القراءة ولغة أهل الحجاز في ما، و(مَا هُنَّ أَمَّهَاتُهُمْ)، بالرفع، وهي لغة تميم في ما. وهذان الفصلان من الاختلاف، داخلان في باب التهوين على الأمة، شأنهما كشأن الأداء، وهما من باب اللغة.
3. اختلافهم في حركة أَنْفُس الكلمات، مع تغير يسير في المعنى، وهو النوع الثاني، نحو: (كَأَنَّمَا أُغْشِيَتْ وُجُوهُهُمْ قِطَعًا مِّنَ ٱلَّيْلِ مُظْلِمًا) و(قِطْعًا).
4. اختلافهم في حركة الإعراب، مما ليس من لغات القبائل، وهو النوع الثاني، نحو: (وَهَلْ نُجَٰزِيٓ إِلَّا ٱلْكَفُورَ)، و (وهل يُجَازَى إلا الكفور)، ويداخله تغير إسناد الأفعال.
5. اختلافهم في نفس الكلمة، مع مطابقتها لرسم المصحف الإمام، نحو: (فَتَبَيَّنُوٓاْ)، و(فَتَثَبَّتُوا).
6. اختلافهم في نفس الكلمة، مع مخالفتها لرسم المصحف الإمام، نحو: (إِلَّا صَيْحَةً وَٰحِدَةً) و(إلا زَقْيَةً واحدة).
7. اختلافهم في التقديم والتأخير، على غير رسم المصحف الإمام، نحو: (وَجَآءَتْ سَكْرَةُ ٱلْمَوْتِ بِٱلْحَقِّ)، و(وَجَاءَتْ سَكْرَةُ الحَقِّ بالموت).
8. اختلافهم في الإفراد والجمع، نحو: (ٱلصَّلَوٰةَ)، و(الصَّلَوَات)، في آيات، ويلحق بهما التأنيث والتذكير، والتثنية، وما شابه ذلك، ممّا وافق رسم المصحف الإمام أو خالفه.
9. اختلافهم في الزيادة، على رسم المصحف الإمام، نحو: (وَلَهُۥٓ أَخٌ أَوْ أُخْتٌ) وهي القراءة، و (وَلَهُ أَخٌ أَوْ أُخْتٌ مِنْ أُمِّه)، وهي قراءة سعد بن أبي وقاص.
10. اختلافهم في النَّقْص عن رسم المصحف الإمام نحو (وَمَا خَلَقَ ٱلذَّكَرَ وَٱلْأُنثَىٰٓ)، وهي القراءة، و (والذَّكَرِ والأُنْثَى).

وهذه الفصول العشرة، يدخل منها الفصلان الأولان في باب التهوين على الأمة في قراءة القرآن، لأنهما من باب اللغة، وداخلان في الأحرف السبعة بلا شك. أما الفصول الثمانية الأخرى وما يتفرع منها أو يداخلها، فهي من باب التهوين على الأمة بمعزل. وهي مع ذلك مما تلقاه القَرَأَةُ بالأسانيد الصحاح عن الصحابة، وتلقاه الصحابة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم، سواء في ذلك ما طابق

رسم المصحف الإمام، وما خالف رسم المصحف الإمام. واستفاضة هذه القراءات المختلفة عن الصحابة رضوان الله عليهم، ثم عن قرأةِ الأمصار من التابعين وتابعيهم، دلالة قاطعة على أنها جميعا من الأحرف السبعة التي نزل عليها القرآن، ولكنها جاءت من غير الباب الذي سأل رسول الله ربه أن يهون على الأمة في قراءة القرآن، وهو باب الأداء، أي باب هيئة نطق ألفاظ القرآن في بعض آياته.

عمود الاختلاف:

إذن فعمود الاختلاف في الأحرف السبعة، هو اختلاف الأداء وحده، كما ثبت من قبل، لأن اختلاف الأداء لا يستوجب اختلافا في نص القرآن ولا في رسمه، إلا في القليل الذي لا يؤبه له. وهو أيضا من أكبر الدليل وأوضحه على أن فضول الاختلاف بين القرأة، وهي:

الاختلاف في حركة أنْفُس الكلمات بما لا يحدث اختلافا في المعنى، والاختلاف في حركة الإعراب فيما هو من لغات القبائل، والاختلاف في أنفس الكلمات مع تغير يسير في المعنى، والاختلاف في حركة الإعراب مما ليس من لغات القبائل، والاختلاف في نفس الكلمة مع مطابقتها لرسم المصحف الإمام، والاختلاف في نفس الكلمة مع مخالفتها للمصحف الإمام، والاختلاف في التقديم والتأخير، والاختلاف في الإفراد والتثنية والجمع والتذكير والتأنيث، والاختلاف في الزيادة على رسم المصحف الإمام، والاختلاف في النقص عن رسم المصحف الإمام.

هذه الفصول العشرة كانت مفرقة بين الأحرف السبعة، يتضمن كل حرف منها قدرا لا يوجب إفراده على حدته، لأن كل سورة من سور القرآن تشتمل عندئذ على قدر يسير جدا من هذه الفصول، مما يوجب اختلاف الرسم، وهذا شيء لا يعتد به، لأن القرآن منوط ضبطه بالتلاوة والحفظ، لا بالكتابة والرسم، كما هو معروف بيّنٌ.

الجزء الثاني: في كتابة القرآن وجمعه وكتابة مصحف الأمصار... المرحلتان الأولى والثانية

مقدمة:

آثرت تلخيص وعرض المرحلتين: الأولى والثانية، منذ نزول القرآن إلى هجرته صلى الله عليه وسلم، ومن هجرته إلى وفاته صلى الله عليه وسلم بأبي هو وأمي، واللتين تشغلان الصفحات من 196 إلى 246 من الكتاب. مرجئا المرحلة الثالثة منذ وفاته صلى الله عليه وسلم إلى أن طُعن سيدنا عمر رضي الله عنه.

وذلك أن المرحلة الثالثة هي الأطول بين فصول الكتاب، إذ تشغل الصفحات من 247 إلى 435، وحتى لا أشق على نفسي ولا على القارئ، أرجأت تلخيصها في فصل مستقل.

وفي هاتين المرحلتين سنتعرف على عبقرية شاكر في الفهم والاستنباط والتحليل والتركيب وإعادة بناء الروايات ورد بعضها. مثل رده لروايات أن يكون الرسول صلى الله عليه وسلم قد اتخذ كاتبا للوحي في مكة، وتأكيده أن القرآن لم يجمع مكتوبا في حياة النبي صلى الله عليه وسلم، وتبيان مكانة زيد بن ثابت رضي الله عنه بين كُتَّاب الوحي، وغيرها من المسائل.

وألحقت في نهاية هذا العرض ملحقا بالأدوات التي كانت مستعملة في كتابة المصحف زمن النبي صلى الله عليه وسلم وصحبه الكرام، مما استخرجه الشيخ شاكر من كتب المصاحف والفتح واللسان.

المرحلة الأولى: منذ نزول القرآن إلى هجرته صلى الله عليه وسلم في السنة الثالثة عشر من بعثته.

هل اتخذ رسول الله صلى الله عليه وسلم كُتَّابا للوحي في مكة؟

يقول شاكر: إنه تتبع ما قيل في كتابة الوحي عند نزوله وأخبار كُتَّابه، فلم يقف على حديث صحيح ولا نص بيّن، يكون حجة دالة على أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان قد اتخذ وهو بمكة كُتَّابا يكتبون عنه الوحي عند نزوله.

ونعم، إنهم ذكروا أن أول من كتب له الوحي بمكة من قريش عبد الله بن سعد بن أبي سَرْح العامري، الذي ارتد ثم أسلم يوم الفتح فحسن إسلامه، وشُرَحْبِيل بن حَسَنَة الكندي الذي ذكروا أنه أول من كتب له بمكة.

وخلص شاكر إلى أنه لم يجد خبرا عن أحد من أصحابه صلى الله عليه وسلم أنه كتب له بمكة، ممن كان أسلم قديما من كُتَّابه كأبي بكر الصديق، وعمر بن الخطاب، وعثمان بن عفان، وعلي بن أبي طالب، وطلحة بن عبيد الله، والزبير بن العوام.

وخبر عبد الله بن سعد بن أبي سرح خبر معروف مشهور، ولكن ليس في شيء مما وقف عليه شاكر من أخباره المسندة تصريح قاطع بأنه كان يكتب الوحي لرسول الله صلى الله عليه وسلم أيام مقامه بمكة، بل لعل ظاهر لفظه يدل على أنه إنما كان كتب له بالمدينة، لا بمكة. ففي لفظ أبي داود في سننه من حديث ابن عباس: كان عبد الله بن سعد ابن أبي سرح يكتب لرسول الله صلى الله عليه وسلم، فأزله الشيطان، فلحق بالكفار. وفي لفظ ابن إسحق، وذكر من كان رسول الله صلى الله عليه وسلم أمر بقتلهم يوم فتح مكة، وإن وجدوا تحت أستار الكعبة. فذكر منهم عبد الله بن سعد بن أبي سرح. وقال: وإنما أمر بابن أبي سرح، لأنه كان قد أسلم، وكان يكتب لرسول الله صلى الله عليه وسلم الوحي، فرجع مشركا، ولحق بمكة. هذا لفظ يونس بن بكير في روايته عن ابن إسحاق، ومثله في رواية ابن هشام إلا أنه قال: فارتد مشركا راجعا إلى قريش. ولفظ موسى بن عقبة في مغازيه عن ابن شهاب: وأن يُقتل عبد الله بن أبي سرح، وكان ارتد بعد الهجرة كافرا.

ويرى الشيخ شاكر أنه ليس في شيء من هذه الأخبار المسندة، على ما في أسانيدها من العلل، ذِكْرٌ لما قاله الحافظ ابن حجر وغيره، من أن ابن أبي سرح كان أول من كتب لرسول الله صلى الله عليه وسلم الوحي بمكة من قريش.

ويقول شاكر: ولست أدري من أين استخرجه الحافظ ابن حجر، أو من نقل عنه الحافظ. ويخشى شاكر أن يكون الذي استخرج هذا، إنما وقف على أخبار عبد الله بن سعد بن أبي سرح في كتابته للوحي، ثم ردته ومفارقته رسول الله صلى الله عليه وسلم، وخروجه من المدينة، وأوبته إلى مكة، ولحوقه بالمشركين من قريش، ثم رأى ابن سعد يقول في ترجمته: وكان قد أسلم قديما، وكتب لرسول الله صل الله عليه وسلم الوحي، ثم افْتُتِن، وخرج من المدينة إلى مكة مرتدا، فأهدر رسول الله صلى الله عليه وسلم دمه يوم الفتح، فاستخرج من إسلامه قديما، ومن كتابته الوحي، أنه كتب الوحي بمكة، فإن كان ذلك، فقد أساء الاستخراج، لأنه لا دليل في الكلام يعين على الجمع بينهما في سياقة واحدة. ولو صح له أن يفعل ذلك، لكان من حسن الاستخراج، أن يعمد إلى الذين أسلموا قبل عبد الله بن سعد بن أبي سرح، بلا ريب في ذلك، كأبي بكر، وعمر، وعثمان، وعلي، وطلحة، والزبير، وكانوا جميعا ممن كتب الوحي لرسول الله صلى الله عليه وسلم، ولا شك في قدم إسلامهم بالبرهان القاطع، فينسُبَ مثل ذلك إليهم، فهو أولى النظرين بالترجيح.

ويظن شاكر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم لو كان متخذا يومئذ كاتبا يكتب له الوحي عند نزوله، كما كان من فعله وهو بالمدينة، لكان أولاهم بذلك أبو بكر، لأنه أقدم الناس كلهم إسلاما، ثم يليه عمر وسائر من ذكر قبل.

وقد تتبع الشيخ أخبار ابن أبي سرح، فلم يجد له ذكرا في السنوات الست الأولى من البعثة، وهي أيام المحنة بالإسلام. ثم جاءت الهجرة الأولى إلى الحبشة، فهاجر من المسلمين من هاجر، ثم تعاقدت قريش بغيا على بني هاشم وبني عبد المطلب، وكتبوا بما تعاقدوا عليه صحيفة علقوها في الكعبة، فانحازت بنو هاشم وبنو عبد المطلب، مؤمنهم وكافرهم، أول سنة سبع من البعثة، في شعب أبي طالب، وهاجر يومئذ من المسلمين جماعات إلى الحبشة هجرة ثانية، وبقي رسول الله صلى الله عليه وسلم ومن معه محصورين في الشعب إلى سنة عشر من بعثته، ثم خرج، ثم أذن لأصحابه في الهجرة إلى المدينة في السنة الثانية عشرة من مبعثه، فخرجوا من ديارهم أرسالا حتى لم يبق بمكة من أصحابه أحد يذكر، ثم هاجر هو، صلى الله عليه وسلم، إلى المدينة، في الثاني عشر من ربيع الأول، على رأس ثلاث عشرة من مبعثه. فلما نزل المدينة، وقد أتت لهجرته ثمانية أشهر، آخى بين المهاجرين والأنصار. فلو كان عبد الله بن سعد بن أبي سرح ممن أسلم في ذلك الوقت، وكان كما زعموا كاتبَ الوحي بمكة، وحسبك بكتابة الوحي منزلة وشرفا، لكان خليقا أن يذكر في شيء من ذلك كله، ولا سيما في شأن الهجرة إلى المدينة، وفي شأن المؤاخاة بين المهاجرين والأنصار. ثم كانت غزوة بدر الكبرى، وهي أكرم المشاهد، لم يتخلف عنها من المهاجرين غير ثلاثة: عثمان بن عفان، وطلحة بن عبيد الله، وسعيد بن زيد، لم يشهدوها، ووجب لهم أجر من شهدها، وكانت في شهر رمضان على رأس ثمانية عشر شهرا من هجرته، أي في السنة الثانية من الهجرة، وليس لعبد الله بن أبي سرح ذكر فيها. ثم كانت غزوة أحد، في شوال في السنة الثالثة من الهجرة، ولا ذكر له فيها.

ويرجح الشيخ شاكر أن عبد الله بن أبي سرح أسلم بعد وقعة أحد، وأنه قدم المدينة عند مقتل القُرَّاء ببئر معونة في صفر في أول السنة الرابعة من الهجرة. وكأن ابن سعد لما قال: أسلم قديما، عنى هذا، وأن إسلامه كان قبل فتح مكة.

ويدلل شاكر على صواب مذهبه بأن غير ابن سعد يقول في ترجمته: أسلم قبل الفتح وهاجر إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم، وكان يكتب الوحي لرسول الله صلى الله عليه وسلم، ثم ارتد مشركا، وصار إلى قريش بمكة... وأسلم يوم الفتح فحسن إسلامه، فلم يظهر منه شيء ينكر عليه بعد ذلك، وهو أحد النجباء العقلاء الكرماء من قريش.

وأما أمر شُرَحْبيل بن حسنة الكندي، وما ذكروه من أنه كان أول من كتب الوحي بمكة، فلم يجد له الشيخ أصلا يستخرج منه. وشُرَحْبيل ممن أسلم قديما، لا شك في ذلك عند أصحاب السِّيَر، ولكن إسلامه كان بعد إسلام عمر بن الخطاب رضي الله عنهما، لأن عمر حين أسلم كان تمام أربعين، أو نيّف وأربعين بين رجال ونساء قد أسلموا قبله. وقد جمعوا أسماء من أسلم قبله، وليس فيهم شُرَحْبيل ولا أمه حَسَنة ولا زوج أمه سفيان بن معمر بن حبيب الجمحي. وكان إسلام عمر بن الخطاب في أواسط سنة ست من البعثة على الأرجح عند شاكر. فإذا كان ذلك كذلك، فإن شرحبيل بن حسنة إنما أسلم في هذا الوقت أو بعده.

ثم كان من أمر شرحبيل بن حسنة أنه هاجر إلى الحبشة الهجرة الثانية، مع أمه حسنة، وزوجها سفيان بن معمر الجمحي، وولديه جنادة بن سفيان، وجابر بن سفيان. وكانت الهجرة الثانية إلى الحبشة في أوائل سنة سبع من البعثة، إلى أن قدم مع مهاجرة الحبشة يوم فتح خيبر، في أوائل سنة سبع من الهجرة، فبقي في هجرته نحوا من اثنتي عشرة سنة، فهو لم يقم مع رسول الله صلى الله عليه وسلم بمكة قبل الهجرة مسلما إلا نحواً من ستة أشهر، قبل حصار الشعب الذي كان أوّلُه في هلال المحرم سنة سبع من البعثة. فإذا كان رسول الله صلى الله عليه وسلم قد اتخذ للوحي كاتبا عند بعثته، فلا شك أنه ليس شرحبيل بن حسنة، ولا عبد الله بن سعد بن أبي سرح. وإذا كان قد اتخذه منذ أُوحي إليه، فأول من كتب أبو بكر الصديق، أو من هو في منزلته قِدَم إسلام، ولا خبر بذلك. وإذا صح أن شرحبيل بن حسنة هو أول من كتب الوحي بمكة، فإن رسول الله صلى الله عليه وسلم قد قضى ست سنوات من أول بعثته، لم يتخذ للوحي كاتبا بمكة. ثم يكون قد اتخذ شرحبيل كاتبا للوحي ستة أشهر أو نحوها، ثم يهاجر شرحبيل إلى الحبشة، وينقطع بلا ريب عن كتابة الوحي، فيبقى أن نجد أحدا غيره كتب له الوحي بمكة منذ سنة سبع إلى أن هاجر في السنة الثالثة عشرة من بعثته، ولا يجد شاكر ذلك فيما علم. وعجيب أن يذكر شرحبيل الذي كتب ستة أشهر، ولا يذكر من خلفه على الكتابة بمكة ست سنوات متتابعات!

ويرى الشيخ بطلان أن يكون عبد الله بن سعد بن أبي سرح، وشرحبيل بن حسنة أول من كتب الوحي بمكة، ولا لغيرهما من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم خبرا يدل على أن أحدا منهم كتب له بمكة، ويرجح أن رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يتخذ بمكة كُتَّابا يكتبون له الوحي عند نزوله، كالذي كان من شأنه بعد في المدينة.

والذي انتهى إليه شاكر من نفي كتابة الوحي بمكة، يعين على ترجيح صحته، أن أيام مقامه صلى الله عليه وسلم بمكة كانت أياما عصيبة منذ بعثته إلى هجرته، وكان أصحابه يلقون نكال قريش

من كل وجه، وكانوا يقضون أيامهم في مخاوف حملت رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يأذن لهم في الهجرتين إلى الحبشة، فكان المسلمون لا يجدون قرارا يسكنون إليه.

والوحي المكتوب يحتاج حفظه وجمعه إلى طمأنينة واستقرار حُرمهما المسلمون يومئذ. فترك رسول الله صلى الله عليه وسلم اتخاذ الكتاب في هذه الفترة، دعت إليه الضرورة التي عاش المسلمون في مخاوفها يومئذ.

وليس معنى هذا أن أحدا من أوائل الصحابة لم يكتب لنفسه قرآنا. كلا، فلعل بعضهم قد كتب، ولكن الذي نفاه شاكر هو أن يكون رسول الله صلى الله عليه وسلم قد سن اتخاذ كاتب للوحي يكتب عنه الوحي عند نزوله منجما، ويجمعه له كما فعل بالمدينة.

كما أن أدوات الكتابة كانت تعوزهم في المدينة، فهي في مكة أعوز، إذ كان القرآن يكتب بالمدينة في الصحف، والرِّقَاع، والأضْلاع، والأكتَاف، والألواح، والعُسُب، واللِّخاف، والكَرانيف، وجرائد النخل، والأدَم، وغير ذلك من الأشياء المختلفة الأحجام والأطوال والأوزان، مما يعثر جمعه وترتيبه ويشق، لحاجته إلى الحفظ في الصناديق والرَّبَعَات.

وإذا علمنا أن أكثر من نصف القرآن قد كتب بمكة، أدركنا ما يحتاج إليه ما نزل من القرآن من التدبير في حفظه وحياطته في مكان أمين. فإذا جاءت هجرة أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم إلى المدينة، فإن نقل هذا كله كان يحتاج إلى عنت في نقله وحياطته وإخفائه عن عيون قريش، والمهاجرون يومئذ كانوا يخرجون في غفلة قريش متخوفين. فلو كان أحد منهم قد تمكن من نقل شيء منه، لجاء ذكر ذلك في الأخبار عن هجرتهم.

ومحال أن يكون رسول الله صلى الله عليه وسلم وصاحبه أبو بكر الصديق رضي الله عنها، هما اللذان حملا ذلك الثقل معهما، لأن أمر هجرتهما معروف بيِّنٌ، وتتبع قريش لهما مذكور مشهور في السِّيَر. فإذا كان نصف القرآن قد كتب بمكة في هذه الأشياء، ثم تركها المسلمون مهملة سُدى في أيدي المشركين، ولم ينقلوها إلى المدينة، لم يكن لكتابة الوحي معنى مفهوم. فهذا من الدليل القاطع على أن أمر كتابة رسول الله صلى الله عليه وسلم القرآن بمكة، خبر باطل لا أصل له.

المرحلة الثانية: منذ هجرته صلى الله عليه وسلم إلى وفاته بأبي هو وأمي

الأخبار الصحاح في كتابة الوحي بالمدينة، كثيرة مستفيضة لا تدع شكا في أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قد اتخذ كُتابا للوحي يكتبونه عند نزوله.

والسؤال في هذ الموضع: متى اتخذ رسول الله صلى الله عليه وسلم كُتَّابا يكتبون له الوحي عند نزوله؟ أكان ذلك أول مقدمه المدينة، أم كان بعد ذلك؟

ويرد شاكر بأن جواب هذا السؤال عسير المطلب، فليس في شيء مما وقف عليه من الأخبار ما يصرح بتحديد الوقت الذي بدأ عنده رسول الله صلى الله عليه وسلم يتخذ للوحي كُتَّابا يكتبونه عنه عند نزوله، وهو بالمدينة. ولكن في ترك رسول الله صلى الله عليه وسلم كتابة ما ينزل عليه وهو بمكة، أوضح الدلالة على أنه لم يؤمر في ذلك بشيء يومئذ مدة ثلاثة عشر عاما، فمن المستبعد أن يعمد من فوره حين يقدم المدينة، فيتخذ كُتَّابا يكتبون له ما ينزل عليه، بغير أمر من الله بذلك، ولغير ضرورة عرضت تدعوه أن يفعل ذلك باجتهاده صلى الله عليه وسلّم.

واستبعد شاكر ذلك، لأنه وجد تاريخ الوحي إليه صلى الله عليه وسلم يجعلُ ترك أمره بكتابة ما نُزل إليه، مما أراده الله لنبيه الأمي العربي الذي لا يقرأ ولا يكتب. والله تعالى ذكره، ابتدأ نبيه صلى الله عليه وسلم بأول وحيه فقال له: (اقْرَأْ بِاسْمِ رَبِّكَ الَّذِي خَلَقَ) والقراءة هنا تلاوة ما في صدره مما ينزل إليه، لا قراءة مكتوب.

ويقول شاكر: ثم وجدت رسول الله صلى الله عليه وسلم قد أنبأنا بصفة هذا الكتاب الذي نُزّل عليه، في حديث عياض بن حِمَار المجاشعي رضي الله عنه: أن النبي صلى الله عليه وسلم قام ذات يوم خطيبا، فذكر خطبته يومئذ، وجاء فيها: وإن الله نظر إلى أهل الأرض فمقتهم، عربهم وعجمهم، إلا بقايا من أهل الكتاب، وقال: إنما بعثتك لأبتليك وأبتلي بك، وأنزلت عليك كتابا لا يغسله الماء، تقرؤه نائما ويقظان. وإن الله أمرني أن أحرق قريشا، فقلت: رب، إذاً يَثْلَغُوا رأسي فيدعوه خبزة، قال: استخرجهم كما استخرجوك، واغزهم نُغْزِك، وأنفق فسننفق عليك، وابعث جيشا نبعث خمسة مثله، وقاتل بمن أطاعك من عصاك.

وهذا خبر جليل القدر، لأنه حديث عن ابتداء أمره صلى الله عليه وسلم حين بُعث بمكة، وفيه الدليل على أن ذلك أُوحي إليه عند هجرته، لقوله في قريش: استخرجهم كما استخرجوك، وذلك خروجه من مكة لما لقي من قريش. وقوله: وأنزلت عليك كتابا لا يغسله الماء، تقرؤه نائما ويقظان، صفة صريحة كل الصراحة للقرآن أنه محفوظ في الصدور لا في الصحف والرقاع، وأن ذلك هو الأصل.

بداية كتابة القرآن بالمدينة:

تتبع الشيخ شاكر أخبار رسول صلى الله عليه وسلم بعد مقدمه المدينة، فلم يجد سوى حادثة واحدة توشك أن تكون هي السبب الأول في اتخاذ كاتب يكتب عنه الوحي. وذلك أنه كان من خيار المسلمين سبعون رجلا، كان أصحاب رسول الله يسمونهم القُرَّاء، لأنهم كانوا إذا أمسوا أتوا ناحية من المدينة فتدارسوا القرآن وتعلموا وصلوا ليلهم. فأرسلهم رسول الله في بعث إلى رِعْل وذَكْوَان وعُصَيّة، وهم أحياء من بني سليم. فغدروا بالقرّاء وقتلوهم جميعا على بئر معونة. فلم يجد رسول الله صلى الله عليه وسلم على قتلى من أصحابه ما وجد على قتلى بئر معونة. وذلك في صفر من السنة الرابعة من الهجرة. وكان في ذلك الوقت نفسه ما كان من قتل الستة الذين ذهبوا إلى بني لحيان من هذيل، وعَضَل، والقارَة، وكانوا خرجوا ليقرئوهم القرآن ويفقهوهم في الإسلام، فقتلوهم، وهو يوم الرجيع. فقنت رسول الله صلى الله عليه وسلم شهرا يدعو على رِعْل وذَكْوَان وعَصَيّة، وبني لِحْيان، وعَضَل والقارَةَ، ويقول: اللهم اشدد وطأتك على مضر.

فعسى أن يكون حزن رسول الله صلى الله عليه وسلم على أصحاب الرجيع من القراء، وعلى القُرَّاء السبعين عند مقتلهم ببئر معونة، قد خوفه تفارط القُرَّاء من أصحابه في الغزوات والسرايا والبعوث، وهو يومئذ إنما بدأ يقاتل بمن أطاعه من عصاه، ولما يمض من مواقعة أهل الشرك إلا القليل، والباقي من المواقعة أكثر وأكبر. هذا على قلة أصحابه يومئذ، وكثرة أهل الشرك والنفاق وذوي الضِّغْن والعداوة لله ورسوله من يهود.

وزاد تخوفه صلى الله عليه وسلم، ما كان من شأن أصحابه في حفظ القرآن، فليس كلهم كان يحفظ عنه كل ما نُزِّل. كان يكون مع الرجل من أصحابه يومئذ، السورة والسورتان والسور الكثيرة، كل وما أطاق، ويكون مع أحدهم من القرآن ما ليس مع غيره.

وهكذا كانوا إلى أن توفي صلى الله عليه وسلم، حتى إن أنس بن مالك رضي الله عنه لما سئل عمن جمع القرآن على عهد النبي صل الله عليه وسلم قال: أربعة، كلهم من الأنصار: أبي بن كعب، ومعاذ بن جبل، وزيد بن ثابت، وأبو زيد، هذا الحديث وإن لم يكن صوابا حمله على حصر ذلك في هؤلاء الأربعة من الأنصار، لكثرة من جمعه على عهده صلى الله عليه وسلم من المهاجرين، كأبي بكر وعمر وعثمان وعلي وغيرهم، إلا أنه دال على أن الحفاظ لجميعه كانوا قلة في كثرة الناس يومئذ.

وهذا عبد الله بن مسعود الذي قال فيه رسول الله صلى الله عليه وسلم: استقرئوا القرآن من أربعة: عبد الله بن مسعود، وسالم مولى أبي حذيفة، وأبي بن كعب، ومعاذ بن جبل. وكان أحد السابقين

الأولين، أسلم قديما قبل دخول رسول الله صلى الله عليه وسلم دار الأرقم بمكة، وقال له: علمني من هذا القول، فقال له: إنك غلام مُعَلَّمٌ، ولازم النبي صلى الله عليه وسلم مدة حياته، جادا في الأخذ عنه.

والذي لما كان زمن عثمان رضي الله عنه، فيما بعد سنة سبع وعشرين من الهجرة، غضب مما فعل عثمان في شأن المصحف الإمام، فقال: قرأت من فِي رسول الله صلى الله عليه وسلم سبعين سورة، وإن زيد بن ثابت له ذؤابة في الكُتّاب، ومعنى ذلك أنه كان أخذ أكثر القرآن حفظا قبل بدر، لأن زيد بن ثابت ما تعلم الكتابة إلا وهو في الثانية عشرة من عمره، تعلمها من أسارى بدر في رمضان في السنة الثانية من الهجرة. والذي قال في زمن مصاحف عثمان أيضا: والله الذي لا إله غيره، ما أنزلت سورة من كتاب الله إلا أنا أعلم أين نزلت، ولا نزلت آية من كتاب الله إلا أنا أعلم فيمن أنزلت، ولو أعلم أحدا أعلم مني بكتاب الله تبلغه الإبل لركبت إليه.

عبد الله بن مسعود هذا، هو الذي يحدثنا عنه معديكرب الهمداني، وهو تابعي كوفي، عدّه ابن سعد في الطبقة الأولى من التابعين الكوفيين، فيقول: أتينا عبد الله فسألناه أن يقرأ علينا طسم المئتين فقال: ما هي معي، ولكن عليكم من أخذها من رسول الله صلى الله عليه وسلم، خبَّاب بن الأَرَتّ. فأتينا خبَّاب بن الأَرَتّ فقرأها علينا. وسؤال معديكرب الهمداني عن سورة الشعراء كان بعد سنة إحدى وعشرين من الهجرة، وذلك أن عبد الله بن مسعود إنما ذهب إلى الكوفة في تلك السنة، حين كتب عمر إلى أهل الكوفة: إني بعثتُ إليكم عمار بن ياسر أميرا، وجعلت عبد الله بن مسعود معلما ووزيرا. وسورة الشعراء مكية التنزيل، وعبد الله بن مسعود من أقدم الناس إسلاما بمكة، وهاجر الهجرتين، وشهد بدرا والمشاهد بعدها مع رسول الله صلى الله عليه وسلم، فهذا حال ابن مسعود مع ملازمته لرسول الله، فما ظنك بمن هو أقل منه ملازمة وتفرغا للأخذ عن نبي الله صلى الله عليه وسلم؟

فعسي أن يكون حزن رسول الله صلى الله عليه وسلم على قتلى الرجيع وبئر معونة من قراء القرآن، وما عرف من تفرق القرآن في صدور أصحابه، وما هو مقبل عليه من قتال أهل الشرك والعداوة قد خوَّفه هلاك أصحابه في المشاهد الآتية، وهو لا يدري متى هو مفارقهم إلى لقاء ربه، فيتركهم يومئذ والقرآن مفرق في صدورهم، فأراد أن يسن لهم كتابة القرآن وجمعه، فاتخذ يومئذ كاتبا يكتب الوحي، مخافة أن لا يفعلوا إذا هو فارقهم، ويقولوا: شيء لم يفعله رسول الله صلى الله عليه وسلم كيف نفعله؟ ويصدِّق هذا ما كان من خبر أبي بكر وعمر وزيد بن ثابت رضي الله عنهم بعد أن استحرّ القتل يوم اليمامة بقراء القرآن في السنة الحادية عشرة من الهجرة.

فمع أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان قد اتخذ كاتبا يكتب من الوحي المنزل عليه ما شاء الله أن يكتب، وسن بذلك كتابة القرآن في الصحف، فإن أبا بكر رضي الله عنه، وهو أعلم الأمة بعد

رسول الله صلى الله عليه وسلم، وجاءه عمر يقول: إني أخشى إن استحرَّ القتل بالقراء بالمواطن، فيذهب كثير من القرآن، وإني أرى أن تأمر بجمع القرآن. فقال أبو بكر لعمر: كيف تفعل شيئا لم يفعله رسول الله صلى الله عليه وسلم؟ فلما راجعه عمر، وشرح الله صدر أبي بكر لذلك، أرسل إلى زيد بن ثابت، وهو كاتب الوحي على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم، فذكر له ما كان من أمره وأمر عمر، وقال له: تتبع القرآن فاجمعه، قال زيد بن ثابت: فوالله لو كلفوني نقل جبل من الجبال ما كان أثقل علي مما أمرني به من جمع القرآن، ثم قال لأبي بكر وعمر: كيف تفعلون شيئا لم يفعله رسول الله صلى الله عليه وسلم؟ فهذا موقف رجلين، أحدهما أعلم الأمة بعد رسول الله، والآخر كاتب الوحي لرسول الله، قد خامرهما استنكار جمع القرآن في الصحف، مع الذي كان من كتابة القرآن بأمره صلى الله عليه وسلم شيئا بعد شيء في سنين متتابعة. فما الظن كيف سيكون أمرهم لو لم يسن كتابة القرآن البتة؟ فلولا عمر بن الخطاب وما ألهمه الله من البصيرة، لكان من اختلاف المسلمين ما لا يعلمه إلا الله وحده.

فهذا السياق هو الذي حمل شاكر على القول: إن رسول الله صلى الله عليه وسلم، لم يتخذ كاتبا للوحي إلا بعد مقتلة القراء بالرجيع وبئر معونة، وأنه سن ذلك اجتهادا منه صلى الله عليه وسلم، لم يؤمر فيه بشيء، فلو قد كان أمر فيه بشيء، لكان أولى النظرين أن يؤمر بجمع القرآن في الصحف، دون الاقتصار على كتابة ما ينزل منه غير مجموع في صحف.

متى اتخذ رسول الله صلى الله عليه وسلم كاتبا للوحي في المدينة؟

يستخرج شاكر من كتب السير أن أول من كتب الوحي لرسول الله صلى الله عليه وسلم في المدينة، هو أبي بن كعب. وأن رسول الله صلى الله عليه وسلم استكتب بعدئذ زيد بن ثابت، فكان إذا غاب أبي دعا رسول الله زيد لكتابة الوحي. وأن زيد بن ثابت اختُصّ بعد ذلك بكتابة الوحي، فكان ألزم الناس بكتابته، وكتب مع يومئذ أبي أيضا بين يدي رسول الله صلى الله عليه وسلم.

وقول الواقدي: إن أبي كتب الوحي لرسول الله مقدمه المدينة، ينبغي حمله على أن ذلك كان عندما بدأ رسول الله يستكتب كُتَّابا للوحي بعد مقتلة الرجيع وبئر معونة وليس في السنة الأولى للهجرة.

وخلاصة هذا الأمر أن بدء كتابة الوحي إنما كان بعد مقتلة بئر معونة في السنة الرابعة، وأن زيد بن ثابت هو كاتب الوحي الذي لزم كتابته إلى أن لحق رسول الله صلى الله عليه وسلم بالرفيق الأعلى. ومن دقة فقه الإمام البخاري في صحيحه أنه عقد بابا وترجمة بقوله: باب كاتب النبي صلى الله عليه وسلم. وهذا دليل على دقة نظر البخاري وتحريه، وكأنه محص هذا الأمر تمحيصا شديدا، فلم يجد فيمن

كتب للنبي صلى الله عليه وسلم من يصح أن تسند إليه كتابة الوحي بالمعنى الذي تدل عليه هذه الكلمة، إلا زيد بن ثابت. وأما سائر من كتب الوحي فإنما كان يكتب الآية والآيتين والآيات، إذا لم يحضر أبي ابن كعب في أول الأمر، ثم زيد بن ثابت حين انفرد بالكتابة.

كيف كانت كتابة الوحي، وأين كان الذي كُتب منه؟

كان الوحي يكتب عند نزوله، منذ استكتب رسول الله صلى الله عليه وسلم أبيا ثم زيد بن ثابت، أو من حضر من الصحابة الكتّاب، وعلى أنه كان يكتب في أصناف كثيرة مما تمكن الكتابة عليه مما يتيسّر، وعلى أن زيدا ومن معه كانوا، في الحين بعد الحين، يجمعون ما تفرق من هذه الألواح المكتوبة المختلفة الأصناف والأحجام، فيرتبونها على ترتيب آيات السورة المحفوظة في صدر رسول الله صلى الله عليه وسلم وصدور من حفظها من أصحابه. وهذه الصورة على وضوحها عند البداهة، غير واضحة عند ترداد النظر.

فالسورة الواحدة من أوساط السور، فضلا عن طوالها، إذا كتبت في هذه الكِسَر المتفرقة المتباينة: من الرقاع، إلى الألواح، إلى عسب النخل، إلى كسر الأقتاب، إلى الأضلاع، إلى الأكتاف، إلى صفائح الحجارة، إلى رقاق الأَدَم، اجتمع منها عدد يعد بالعشرات بعد العشرات. وهذا العدد يحتاج ترتيبه على ترتيب التلاوة إلى نظام دقيق، وإلى طريقة مرضية في تلحيق بعضه إثر بعض، مع اختلاف الأحجام والأطوال، بين الغليظ والرقيق، والعريض والضيق، والطويل والقصير، واللين والجاسي، والمستوي والمعوج.

وكيف يأمن جامعه أن يضعه مع اختلافه، متلاحقا متتابعا، أن يسقط منه شيء لصغره، أو ينزلق لسوء استوائه واعوجاجه؟ وإذا أمكن أن تجمع هذه العشرات من القطع المتفرقات التي تتضمن سورة من أوساط السور، فأين كانت تحفظ على هيئتها تلك؟ وإذا تيسّر حفظ سورة واحدة في صندوق أو رَبْعَة، فإلى كم ربعة تحتاج السور التي نزلت بالمدينة، وهي طوال كثيرة، فضلا عن سائر القرآن مما نزل بمكة، إن كان زيد أو غيره كتبه في مثل هذه الكسر المتفرقة المتباينة؟ وإذا كان شيء من ذلك، فأين كانت، وعند من؟

ويخلص شاكر بعد استعراض الآثار الواردة في هذا الباب إلى أن رسول الله صلى الله عليه وسلم لما كان يدعو زيدا ليكتب آية واحدة، كأن يأمره أن يأتي معه بالكتف والدواة، لأن الكتف تسع كتابة آية، ولكنه كان إذا دعاه ليكتب الآيات المتتابعة أو السورة المنزلة، جاء زيد ومعه الرقاع ليكتب.

ومعنى ذلك أن الآية الواحدة إذا نزلت وحدها أو الآيتين أو الثلاث، وكان موضع شيء منها في خلال سورة قد كتبت، كتبها زيد في اللوح أو الكتف، ثم ألحقها بموضعها من الرقاع التي فيها السورة أو الآيات من السورة. ولا يبعد أن يكون زيد كان يلغي رقعة من الرقاع التي كتبت فيها السورة، ثم يكتب مكانها رقعة أخرى قد أدخل فيها الآيات الحديثة النزول في موضعها. ويكون هذا داخلا في تفسير قوله: بينا نحن عند رسول الله صلى الله عليه وسلم نؤلف القرآن من الرقاع. وبذلك يكون أكثر ما كتبه زيد من القرآن، إنما كتبه في الرقاع، وجمع الرقاع بعضها إلى بعض أمر متيسّر، وحفظها سهل غير عسير.

ومعلوم أن القرآن نزل على رسول الله صلى الله عليه وسلم منجما مدة رسالته، دليل قوله تعالى: (وَقَالَ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ لَوْلَا نُزِّلَ عَلَيْهِ ٱلْقُرْءَانُ جُمْلَةً وَٰحِدَةً ۚ كَذَٰلِكَ لِنُثَبِّتَ بِهِۦ فُؤَادَكَ ۖ وَرَتَّلْنَٰهُ تَرْتِيلًا) وترتيله، هنا، تأليف ما تفرق في التنزيل تأليفا حسنا متناسقا لا اختلاف فيه. فكانت الآية أو الآيات تنزل بعد شهر من نزول السورة فيأمر رسول الله صلى الله عليه وسلم أن توضع حيث أمره الله أن توضع في مكانها من السورة، فكان كاتب الوحي، ومن كتب من أصحابه صلى الله عليه وسلم لنفسه، يضعها حيث أمر.

وطبيعة تنزيل القرآن على هذا الوجه، تقتضي ما ذهب إليه شاكر من إعادة كتابة الرقاع مرة أخرى أحيانا ليتيسر وضع الآية والآيتين والثلاث في موضعها من السورة.

ومذهب محمود شاكر أن كتابة زيد وغيره من الصحابة كانت منقوطة معجمة الأحرف، ثم أخلى عثمان رضي الله عنه المصحف من الإعجام والنقط لما كتب مصاحف الأمصار. استنادا إلى قول السيوطي في الدر المنثور: أخرج الفريابيّ، وسعيد بن منصور، ومسدّد في مسنده، وعبد بن حميد، وابن المنذر، عن زيد بن ثابت أنه كان يقرأ (كَيْفَ نُنشِزُهَا) بالزاي، وأن زيدا أعجم عليها في مصحفه.

أي قدر كتب زيد بن ثابت وسائر كُتَّاب الوحي من القرآن المنزّل بالمدينة؟

وهل أملى رسول الله صلى الله عليه وسلم عليهم، أو على أحد منهم شيئا مما كان نزل بمكة من القرآن، وهو أكثر من نصفه؟

حسب استدلالات شاكر السابقة فإن القرآن المكي كله وهو أكثر من نصف كتاب الله، وشطر من القرآن الذي نزل بالمدينة إلى ما بعد مقتلة القراء بالرجيع وبئر معونة، وهما جميعا نحو من ثلاثة أرباع القرآن، لا يجد شاكر دليلا على أن شيئا منه قد كان كتب، أو أعيد إملاؤه بعد اتخاذ كتاب الوحي.

فالذي كتب زيد بن ثابت وسائر الكُتّاب بالمدينة، هو في هذا السياق، لا يكادُ يتجاوز ربع القرآن، أو يزيد قليلا. هذا، إن صح أن كل ما كان ينزل بعد اتخاذ الكُتّاب كان يكتب كله.

وهذه النتيجة التي انتهى إليها الشيخ ، يؤيدها البرهان الساطع من شهادة أحْبار الأمة من الصحابة، كأبي بكر وعمر وزيد بن ثابت، ومن كان معهم من الصحابة.

وهذه الشهادة مطوية في حديث جمع القرآن على عهد أبي بكر. فإن عمر كان هو الداعي إلى جمعه، وكان أبو بكر هو الآمر بجمعه، وكان زيد هو جامعه وكاتبه في الصحف والقراطيس، وذلك بمشهد الصحابة جميعا ممن كان معهم يومئذ بالمدينة، وإقرارهم فعل أبي بكر.

فإن دعاء عمر إلى جمع القرآن، وأمر أبي بكر زيد بن ثابت أن يتتبع القرآن فيجمعه ليكتبه في الصحف والقراطيس، ثم جمع زيد بن ثابت القرآن وكتابته إياه، هو بمُجَرَّدِه شهادة من جميعهم على أن زيد بن ثابت لم يكتب هو ولا غيره من كتبة الوحي إلا ما أمر رسول الله صلى الله عليه وسلم بكتابته في السنوات الأخيرة من حياته، وعلى أن ما كان نزل بمكة من القرآن، وما كان نزل بعد مقدمه المدينة قبل اتخاذ الكتاب، لم يمله رسول الله صلى الله عليه وسلم على أحد من كتبة الوحي.

فلو قد كان فعل، لكان القرآن عندئذ مجموعا كله، ومكتوبا كله، فلا معنى، إذن، للأمر بجمعه مرة أخرى، ولا معنى أيضا لاستنكار أبي بكر وزيد بن ثابت أن يفعلا شيئا لم يفعله رسول الله صلى الله عليه وسلم، وهو قد كان فعل.

بل إن في حديث جمع القرآن على عهد أبي بكر رضي الله عنه، شهادة أخرى على أن زيد بن ثابت وسائر كُتّاب الوحي، لم يكتبوا كل ما نزل بالمدينة بل بعضه، فإن زيد بن ثابت قال في حديث جمع القرآن: فتتبعت القرآن أجمعه من العسب واللخاف وصدور الرجال، حتى وجدت آخر سورة التوبة مع أبي خزيمة الأنصاري، لم أجدها مع أحد غيره (لَقَدْ جَآءَكُمْ رَسُولٌ مِّنْ أَنفُسِكُمْ عَزِيزٌ عَلَيْهِ مَا عَنِتُّمْ

حَرِيصٌ عَلَيْكُم بِٱلْمُؤْمِنِينَ رَءُوفٌ رَّحِيمٌ)، حتى خاتمة براءة. وسورة التوبة، وهاتان الآيتان الأخيرتان منها، هي من آخر القرآن نزولًا بالمدينة، وافتقاد زيد إياهما، دليل على أنه هو لم يكتبهما. ثم التماسهما عند الصحابة، وفيهم كتبه الوحي، فلم توجدا عند أحد إلا عند أبي خزيمة الأنصاري، وهو ليس من كتبة الوحي، كل ذلك من أوضح الدليل على أن رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يأمر بكتابة جميع ما كان نزل بالمدينة، بل أمر بكتابة بعضه.

وينتهي شاكر إلى أن رسول الله صلى الله عليه وسلم حين اتخذ للوحى كتبة يكتبون عنه بعض ما ينزل، إنما كان اجتهادا منه، ولكي يسن لأمته كتابة القرآن وجمعه، حتى لا يقول قائل: كيف نفعل شيئا لم يفعله رسول الله صل الله عليه وسلم، لعلمه أن حاجة المسلمين إلى كتابة القرآن وجمعه كائنة بعد فراقه وفراق أصحابه هذه الدنيا، وخلافة من لم يشهد الوحي من التابعين وتابعيهم إلى أن يرث الله الأرض ومن عليها.

وينبه شاكر على أمرين:

الأول: أن ليس معنى هذا الذي انتهى إليه، أن القرآن لم يكن مؤلفا مجموعا على عهده صلى الله عليه وسلم. لا، بل كان مؤلفا مجموعا بأسلوب هو أوثق الأسلوبين وأبعدهما من مظنة الخطأ. وذلك أنه كان مجموعا مؤلفا حفظا في صدره صلى الله عليه وسلم وصدور أصحابه، وإن لم يكن كان مؤلفا مجموعا في قراطيس مكتوبة.

الثاني: سورة التوبة هي آخر القرآن نزولا، نزلت في أواخر سنة تسع من الهجرة، وقبل نزول الأمر بأن يُقرئ رسول الله صلى الله عليه وسلم أمته القرآن على سبعة أحرف. فإذا كان ذلك كذلك، فجميع ما كتب كتبة الوحي بأمر رسول الله صلى الله عليه وسلم، لم يكتبوا ما شاء الله أن يكتبوا منه، إلا على الحرف الأول وحده، دون سائر الأحرف السبعة. وإذا كان رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يأمر كتبة الوحي أن يكتبوا عنه ما كان نزل بمكة، وما نزل منه مقدمه المدينة قبل بئر معونة، فأولى أن لا يكون أمر بكتابة شيء من الأحرف الستة الأخرى، لأنه إنما أراد بكتابة الوحي أن يسن للمسلمين كتابة القرآن من بعده، لا أن يجمعه لهم في حياته مكتوبا. انتهى

محلق بأنواع الأدوات التي كُتب عليها القرآن الكريم مما جمعه شاكر من كتب، المصاحف، والفتح، واللسان.

- **الرِّقَاع**: جمع رقعة، بضم فسكون، صحيفة من جلد أو ورق أو كاغد.
- **الألواح**: جمع لوح، بفتح فسكون، وهي الصفيحة العريضة من صفائح الخشب أو العظم أو غيرهما.
- **العُسُب**: جمع عسيب، وهو جريد النخل إذا نحّي عنه خوصه.
- **اللِّخَاف**: جمع لخفة، بفتح فسكون، وهي صفائح الحجارة البيض الرقاق العريضة الدقيقة، وقيل هي الخزف من الطين المشوي.
- **الأقتاب**: جمع قتب، بفتحتين، وهو إكاف البعير، وهو رحل على قدر سنامه يوضع على ظهره ليركب عليه ويعني خشب الأقتاب بعد تفكيكها.
- **الأكتَاف**: جمع كتف، وهي العظم العريض يكون في أصل كتف الحيوان، إذا جف وابيضّ كتبوا فيه.
- **الأضلاع**: جمع ضلع، وهو العظم المعروف.
- **القَصَب**: العظم المستدير الأجوف.
- **الكَرانيف**: جمع كرنافة، وهي أصل السعفة الغليظ العريض الملتصق بجذع النخلة، فإذا يبست صارت أمثال الأكتاف.
- **الأديم**: الجلد المدبوغ الأحمر.
- **القُضُم**: جمع قضيم، وهو الجلد الأبيض يكتب فيه.

الجزء الثالث: المرحلة الثالثة منذ وفاته صلى الله عليه وسلم إلى أن طُعن عمر رضي الله عنه.

«والإحساس بعمق دلالة الألفاظ، محتاج إلى حسٍّ عميق مرهف مدرب ثَقِفٍ، وإلى ذاكرة محيطة، متراحبة الأرجاء، شديدة اليقظة، نَمِلَة النشاط، لماحة الذكاء» محمود شاكر.

حديث الباب:

قال زيد بن ثابت رضي الله عنه: أرسل إلى أبو بكر الصديق مَقْتَل أهل اليمامة، فإذا عمر بن الخطاب عنده، قال أبو بكر رضي الله عنه: إن عمر أتاني فقال: إن القتل قد استحرَّ يوم اليمامة بقُرّاءِ القرآن، وإني أخشى إن استحرّ القتل بالقُرَّاء بالمواطن، فيذهب كثير من القرآن، وإني أرى أن تأمر بجمع القرآن. قلت لعمر: كيف تفعل شيئا لم يفعله رسول الله صلى الله عليه وسلم؟ فقال عمر: هذا والله خير! فلم يزل يراجعني حتى شرح الله صدري لذلك، ورأيت في ذلك الذي رأى عمر. قال زيد: قال أبو بكر: إنك رجل شاب عاقل لا نتهمك، وقد كنت تكتب الوحي لرسول الله صلى الله عليه وسلم، فتتبع القرآن فاجمعه. فوالله لو كلفوني نقل جبل من الجبال، ما كان أثقل علي مما أمرني به من جمع القرآن! قلت: كيف تفعلون شيئا لم يفعله رسول الله صلى الله عليه وسلم؟ فلم يزل أبو بكر يراجعني حتى شرح الله صدري للذي شرح له صدر أبو بكر وعمر رضي الله عنهما. فتتبعت القرآن أجمعه من العُسُبِ واللِّخَافِ، وصُدُورِ الرِّجَالِ حتى وجدت آخر سورة التوبة مع أبي خزيمة الأنصاري (لَقَدْ جَآءَكُمْ رَسُولٌ مِّنْ أَنفُسِكُمْ عَزِيزٌ عَلَيْهِ مَا عَنِتُّمْ) حتى خاتمة براءة. فكانت الصحف عند أبي بكر حتى توفاه الله، ثم عند عمر حياته، ثم عند حفصة بنت عمر رضي الله عنه.

العمدة في القرآن الحفظ دون الكتابة:

وأول نتيجة من هذا الحديث أن فيه شهادة أبي بكر وعمر رضي الله عنهما، وهما أعلم أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم بشأن القرآن، على أن العمدة في شأن القرآن كانت عندهم هي الحفظ دون الكتابة، وأن ذلك كان متعالما بين الصحابة لا خفاء به، بلا تشاعر منهم ولا تواطؤ. فإن الذي هاج عمر إلى مراجعة أبي بكر في جمع القرآن كان هو مقتلة القُرَّاء يوم اليمامة، وأنه خشي أن يَسْتَحَرَّ القتل بالقُرّاء في المواطن، فيذهب كثير من القرآن لا يُوعَى. فلولا أنه كان يعلم أن الحفظ هو

عمدة الأمر كله في القرآن، لما هاجه قتل القراء باليمامة، ومخافة تهافتهم في المواطن والفتوح صرعى شهداء، فإن هلاكهم في المواطن، هو الذي يُخشى معه أن يهلك معهم ما حفظوه في صدورهم.

ودلت هذه المخافة أيضا، على أن هؤلاء القراء الذين خاف عمر استحرار القتل بهم في المواطن، كان بعضهم يحفظ القرآن كله، وكان أكثرهم يحفظ ما لا يحفظه غيره من القراء، فلذلك خاف أن يكثر القتل في الذين جمعوا القرآن كله في صدورهم، ويبقى بعدهم من حفظ بعض القرآن، ثم يهلك من هؤلاء أيضا جماعة، فتُضيعَ الأمة بعض ما هي مأمورة بالمحافظة على جميعه، وإن كان الله تعالى قد ضمن لها حفظ كتابه الذي أنزله بقوله: (إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا ٱلذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُۥ لَحَٰفِظُونَ) فكان من أسباب حفظه، ما أوقع الله في صدر عمر من المخافة.

ودلت مخافة عمر على تهافت قُرَّاء القرآن في المواطن، وهم الحفظة، دون تخوفه على ضياع ما كتب كُتّاب الوحي لرسول الله صلى الله عليه وسلم، ودون تخوفه على ضياع ما كتب الصحابة لأنفسهم من القرآن، على أن ما كتب كُتّاب الوحي، وما كتب الصحابة لأنفسهم منه، كان عنده وعند أبي بكر بمنزلة دون منزلة الحفظ بدرجات، فلذلك لم يشغله أمر ضياع ما كُتب من القرآن، بل لعله لم يذكره، لأنه لا يرى شيئا غير الحفظ حجة في تلقي القرآن، وكان يعلم أن سائر الصحابة ممن كتب لنفسه، كان يرى ذلك أيضا، فغير مأمون أن يكونوا قد أضاعوا ما كتبوه على تطاول الأيام، لأنهم كتبوا ما كتبوا للتذكر، لا للتقييد والإثبات.

ودل إغفاله ذكر ما كتب كُتّاب الوحي من القرآن عند مخافته هذه، على أن ما كان كُتب منه، كان قليلا في جنب ما لم يُكتب منه، واستماع أبي بكر لمقالة عمر ومراجعته، موافقة منه له على الذي بنى عليه مخافته، ثم موافقة زيد بن ثابت لهما، وهو كاتب الوحي، إقرار منه أيضا بأن الذي كُتب من الوحي على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم قليل.

فدل هذا بجميعه، على أن رسول الله صلى الله عليه وسلم حين أمر من يكتب عنه الوحي أن يكتب، لم يُرِد بذلك تقييد القرآن، ولا إثباته، ولا جمعه، بل أراد أن يسن كتابة القرآن من بعده، هداه الله إلى ذلك، لعلمه سبحانه أن ذلك واقع بعد فراق رسول الله صلى الله عليه وسلم أصحابه، ولحاجة المسلمين إلى آخر الدهر إلى كتابة القرآن في المصاحف.

أسلوب جمع زيد للقرآن الكريم (فتتبعت القرآن أجمعه من العُسُبِ واللِّخَافِ، وصُدُورِ الرِّجَالِ):

الذي كُتب من القرآن صنفان:

الصنف الأول: كتبه كتاب الوحي بأمر رسول الله صلى الله عليه وسلم وبإملائه، وبديهة العقل توجب أن يكون الكاتب كان يعارض رسول الله بما كتب قراءة عليه، بعد فراغه من كتابته، فتكون هذه المعارضة إقرارا منه صلى الله عليه وسلم بصحة ما كتب الكاتب. فهذا المكتوب حجة لا شك في سلامته وصحته، ولكن قدر هذا المكتوب لا يكاد يتجاوز ربع القرآن.

والصنف الآخر: ما كتبه الصحابة لأنفسهم، استعانة على الحفظ بما تكتب اليمين، وهو ضربان:

الأول: ما عارض به صاحبُه رسول الله صلى الله عليه وسلم قراءة عليه، وهذا بمنزلة ما كتبه كاتب الوحي.

والثاني: ما كتبه الصحابي لنفسه ولم يعارضه، وهذا أدنى مرتبة من الأولين. وهذان جميعا لا سبيل إلى معرفة مقدار ما كتب منهما من القرآن، إذ لا خبر عندنا بذلك. وكلاهما يحتاج إلى شاهد يشهد أنه عُورض، إما على رسول الله نفسه، أو على حافظ متقن من أصحابه.

والذي كتبه كُتّاب الوحي، جائز أن يكون كان كله مستودعا عند أخر كتبة الوحي زيد بن ثابت، وأنه كان مرتبا مجموعا على ترتيب التلاوة، لقول زيد: كنا حول رسول الله صلى الله عليه وسلم نؤلف القرآن من الرقاع. وجائز أن يكون كل كاتب للوحي كان عنده ما كتب بيمينه، والأول أرجح. أما ما كتبه الصحابة لأنفسهم، فمعلوم أن كل امرئ منهم كان محتفظا بما كتب لنفسه.

ودل حديث زيد أنه جمع القرآن من العُسُب واللخاف وغيرها، أنه كان مفرقا منتشرا. والأقرب أن يكون أكثر المكتوب كان آية وآيتين وثلاثا أو أكثر، وبعيد أن يكون أكثره كان سورة تامة، وأبعد أن يكون سورا تامات متتابعات، لأن جُلّ ذلك كان مكتوبا في الكِسر الصغار من العُسُب واللِّخاف والأضلاع والأقتاب وما شابه ذلك، وكان أقله مكتوبا في الصُّحُف والرِّقاع وما شابههما، وهي صغار أيضا على كل حال.

وهذا التشتت يقتضي زيدا أن يجمع ما كتبه كُتّاب الوحي على حدته، وهذا يسهل ترتيبه. أما ما كتبه الصحابة لأنفسهم معارضا أو غير معارض، فيقتضيه ذلك أن يجمع الكسر التي كتبها كل صحابي وعارضها على حدة، منسوبة إلى من كتبها، ويجمع الكسر التي كتبها كل صحابي ولم يعارضها على حدة، منسوبة إلى من كتبها، وذلك لحاجة هذا الصنف إلى شاهد يشهد بصحة كتابته. وترتيب

هذين الضربين الأخيرين عسر شديد العسر من كل وجه، وأعسر ذلك أنها مكتوبة على كِسر يشق جمعها وضمّها على ترتيب لا يختل، يضمن أن لا تتناثر.

هذا الشتات الذي جمعه زيد، وكان متفرقا في أيدي الرجال، كان مكتوبا كله على كِسر صغار ورقاع ضيقة، لا تكاد تحتمل الكِسرة منها أو الرقعة كتابة بضع آيات متتابعات، فضلا عن سورة تامة. فإذا أريد جمع هذا الشتات، فعلى أي أساس يجمعه جامعه، ثم يرتب آياته وسوره؟

هما خطتان لا ثالث لهما: إما أن يجمعه ثم يرتبه باجتهاده كيفما اتفق، آيات متتابعات، ثم سورا متواليات، وإما أن يجمعه ثم يرتبه معارضا إياه على أصل آخر يكون متتابع الآيات التي تتكون منها السورة الواحدة، ثم يكون متتابع السور التي يتكون منها القرآن كله.

فالخطة الأولى محال مرفوض عقلا ورواية. فهذا الكتاب الذي آمنت به آلاف مؤلفة وقاتلت عليه، بعد أن قاتلت الرسول الذي جاء به أعواما طوالا أشد القتال، محال أن يكون كان في أنفسهم بهذه المنزلة من الهوان، حتى يرتضوا أن يستأثر رجل منهم أو رجال، مهما بلغوا من السطوة والسلطان، بإعادة تركيبه لهم على صورة يرتضيها هو وأصحابه بآرائهم، تخالف ما تلقوه عن رسولهم الذي أرسل إليهم.

فكيف يجوز في عقل عاقل أن ينتهي بهم الأمر سنة أو سنتين، في السنة الحادية عشرة من الهجرة، إلى التسليم لرجل أو رجال أن يلفقوا لهم آيات كتابهم بما رأوا من آرائهم؟ ما في المحال شيء أوغل في الاستحالة من هذا!

وإذ قد بطلت هذه الخطة عقلًا. فلم يبق إلا الخطة الثانية: أن يرتب هذا الشتات على أصل آخر مرتب الآيات والسور. وهذا الأصل: إما أن يكون مكتوبا، وإما أن يكون محفوظا في الصدور، ولا ثالث لهما.

ومحال أن يكون كان هناك أصل مكتوب مرتب الآيات والسور، إذ لا معنى عندئذ لهذا الجمع من العُسُب واللِّخاف والرِّقاع، مع وجود هذا الأصل المكتوب الذي تعارض عليه هذه الكسر. فلم يبق إذن إلا مراجعة الكسر المكتوبة على أصل محفوظ في الصدور، ينبغي أن يكون أول شرط فيه أنه كان محفوظا مرتب الآيات في سورة سورة، ثم مرتب السور في صدور من حفظوه.

فإذا فقد هذا الأصل الثاني شرط الترتيب في صدور من حفظوه، عادت المشكلة جَذَعَة، ورجعنا إلى المحال الذي ذكر في الخطة الأولى. وبذلك بان أن المحفوظ في صدور الرجال كان مرتبا كل الترتيب، لا ريبة في ذلك، وبان أن قول زيد: فتتبعت القرآن أجمعه من العُسُب واللِّخاف وصدور الرجال، يدل على قسمين: جمع من المسطور في العُسُب واللِّخاف، وجمع من صدور الرجال. وبان أيضا

أن المحفوظ في صدور الرجال، أعلى مرتبة من المسطور في العُسُب واللِّخاف، وأنه هو العمدة في شأن القرآن منذ أول أمره على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم، إلى يوم الناس هذا.

وإذا كان ذلك، كان جمع القرآن من صدور الرجال هو المبدوء به، لأنه الأصل الذي سوف يعارض به زيدٌ ما جمعَ من كِسر الرقيم المكتوب.

وإذا أفضى الأمر إلى أن يكون المحفوظ في صدور الرجال، هو الأصل المبدوء به في جمع زيد القرآن على عهد أبي بكر، فقد وجب أن نتجرد لتصور هذا المحفوظ كيف بدأ، وكيف كان، على الوجه الذي تقتضيه الرواية والعقل، بلا خلط ولا غموض في هذا التصور.

لنعلم أن القرآن العظيم لم ينزل جملة واحدة، بل نزّله الله على رسوله منجما، إما سورة تامة، وإما آيات متتابعات من سورة، ثم ينزل تمامها بعد فترة، وإما تنزل الآية والآيتان والثلاث، ثم يلحقها صلى الله عليه وسلم بالسورة التي هي منها، في موضعها الذي يدله على إلحاقها به.

وزيد بن ثابت حين استقبل جمع القرآن من صدور الرجال، إنما استقبل آلافا من الحفاظ المتقنين لما حفظوا، ممن علمهم رسول الله ولقنهم القرآن، أو ممن أخذ عمن علمه رسول الله صلى الله عليه وسلم. وهم جميعا بين حافظ لجميع ما نزل من القرآن، وحافظ لكثيره، وحافظ لبعضه أو لقليله. ومعنى ذلك أن عشرات منهم ومئات كانوا يحفظون السورة الواحدة منه. فإذا اتفق العشرات والمئات على تلاوة آية بعينها، ثم على تلاوة سورة تامة بعينها، على وجه واحد في حرف حرف منها، غير متواطئين ولا متشاعرين، فهذا الاتفاق أوثق من كل مكتوب مسطور، مهما بلغت الثقة بكاتبه وبكتابته.

ويسأل شاكر ما معنى جمع القرآن من صدور الرجال؟

ليجيب: أنه لا يصح في العقول أن يكون زيد حين قال: إنه جمع القرآن من صدور الرجال، إنما عنى جمع آيات متفرقات، بل البيِّن أنه جمع سور القرآن كما يحفظها من حفظ من الصحابة تامة معدودة الآيات.

ويخلص شاكر إلى أن السبيل الذي سلكه زيد، أنه بدأ يكتب القرآن كله في القراطيس من حفظ صدره، بإملال أحد من القرّاء الذين جمعوا القرآن حفظا على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم، ثم يأتي كل من حفظ شيئا من القرآن فيتلو عليه ما حفظ، فيعارضه على موضعه مما كتب. أي إن زيدا كتب القرآن كاملا في القراطيس ثم استتلى الحفظة من الصحابة واحدا واحد، يقرأ عليه كل

منهم ما عنده من القرآن، وزيد يعارض قراءته بما كتب في القراطيس من حفظه. فإذا اتفقا فذاك، وإذا اختلفا، أمسك على ما اختلفا فيه، حتى تُظهر معارضة سائر القرّاء بعده صواب ما اختلفا فيه.

وعسى أن يكون زيد قد بدأ أولا بمن جمع القرآن كله عن ظهر قلب، فعارض قراءتهم عليه بما كتب. ثم استعرض من بعدهم من كان أقل منهم قرآنا. وبذلك يكون زيد قد عارض كل آية من القرآن، ثم كل سورة متتابعة الآيات، مئات من المرات، على عدد من حفظ السورة من الصحابة. وهذا نهاية في الضبط والإتقان. ثم يكون زيد لم يدع قرآنا عند أحد من الحفاظ، إلا أخذه معارضة على قراطيسه، فيكون ذلك هو معنى جمع القرآن من صدور الرجال.

كيف جمع زيد الرقيم المسطور في العُسُب واللِّخاف وأشباهها؟

لم يحدثنا زيد حديثا شافيا عن أسلوب جمعه الرقيم المسطور، وذلك لأن كل مكتوب متفرق في أيدي الرجال، سهل تصور جمعه. ولكن يبقى معرفة الشروط التي ارتضاها زيد في جمع هذا المكتوب.

المكتوب ثلاثة أصناف:

الأول: ما كتبه كُتّاب الوحي بالمدينة بإملاء رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو لا يكاد يتجاوز ربع القرآن، مما نزل بعد سنة خمس للهجرة. وهذا الصنف لا يحتاج إلى شاهد يشهد بصحته.

والثاني: ما كتبه الصحابة لأنفسهم، وعارضوا به رسول الله صلى الله عليه وسلم، ويوثقه شهادة شاهد يشهد بمعارضته، وكلا الصنفين وثيق لا شك في وثاقته.

والثالث: ما كتبه الصحابة لأنفسهم بلا معارضة، وشرط وثاقته أن يطابق بعضه بعضا، ويطابق المحفوظ في الصدور أيضا، إذ أعوز وجود ما كُتب منه في الصنفين الأولين.

وهذه الشروط، تدل عليها بديهة العقل، وقد جاء النقل بما يؤيدها فيما حدثنا به عبد الله بن أبي داود قال، حدثنا أبو الطاهر قال، أخبرنا ابن وهب، أخبرني ابن أبي الزناد، عن هشام بن عروة، عن أبيه عروة بن الزبير قال: لما استحرَّ القتل بالقُرّاء يومئذ، فَرِقَ أبو بكر على القرآن أن يضيع، فقال لعمر بن الخطاب ولزيد بن ثابت: اقعدا على باب المسجد، فمن جاءكما بشاهدين على شيء من كتاب الله فاكتُباه.

وظاهر أن هذه الشهادة لا يمكن أن تكون في المحفوظ، لأنه لا يقال للحافظ: هات شاهدين يشهدان على أنك حفظت عن رسول الله صلى الله عليه وسلم، مع كثرة ما يحفظ الحافظ أو قلته،

والقرآن ينزل منجما في الفترات المتباعدات، فكأنه مطالب أن يأتي على كل سورة بشاهدين، وهذا تكليف لما لا يطاق شبيهُ بالمحال.

إذن صاحب الرقيم المسطور هو الخليق بأن يسأل أن يأتي بشاهدين يشهدان أنه كتب ذلك عن رسول الله صلى الله عليه وسلم، وأنه عارضه عليه، لقلة المكتوب يومئذ، ولأنه مكتوب في الكِسَر الصغار، ولأنه حَرِيٌّ أن يكون شهد كتابته ناس.

وعسى أن يكون هذا المكتوب المجموع من أيدي الرجال، كان قد استغرق القرآن كله، لغلبة الظن بأن كثيرا ممن كان يكتب، كان يستعين بيمينه على الحفظ، ويوشك أن يدل على أن ذلك كان، قول رسول الله صلى الله عليه وسلم: لا تكتبوا عني، ومن كتب عني غير القرآن فليمحه، وحدِّثوا عني ولا حرج، ومن كذب علي متعمدا فليتبوأ مقعده من النار. وكأنه صلى الله عليه وسلم قال ذلك لما تفشى فيمن يحسن الكتابة أن يكتب عنه الحديث، وإذا كان هؤلاء حراصا على كتابة الحديث، فهم، والله أعلم، أحرص على كتابة القرآن. هذا إلى أن رُبع القرآن، كان قد كتبه كُتّاب الوحي، وبقي مستودعا عند زيد بن ثابت وغيره من الكتاب.

ومن المرجح أن زيدا لما جمع ما عنده، وما عند كُتَّاب الصحابة من القرآن المكتوب في الكِسر الصغار المتفرقة من العُسُب واللِّخاف والرقاع وغيرها، أعاد ترتيبه على ترتيب السور المحفوظة التي كتبها، ثم ضم كل سورة على حدة على ترتيب التلاوة.

ولكن ما نفع هذا المكتوب، إذا كان المحفوظ هو الأصل والعمدة؟

وقد سبق القول في باب الأحرف السبعة، إن الذي كتبه كُتَّاب الوحي بأمر رسول الله صلى الله عليه وسلم وإملاله عند نزول الوحي، إنما كان على حرف واحد هو الحرف الأول، وأن من كتب يومئذ من الصحابة لنفسه، إنما كتبه على هذا الحرف الأول لا غير، وذلك لأن سورة التوبة، وهي آخر القرآن نزولًا، نزل فيها ذكر أمر تبوك، بعد مآب رسول الله صلى الله عليه وسلم من غزاته تلك في أواخر رمضان سنة تسع، وبذلك تم نزول القرآن إلا بعض آيات متفرقات يذكرونها، أصحها رواية نزول آية تمام الدين من سورة المائدة، نزلت سنة عشر في حجة الوداع.

هذا، والأمر بقراءة القرآن على سبعة أحرف، إنما كان بعد مآب رسول الله صلى الله عليه وسلم من غزاة تبوك في أواخر سنة تسع من الهجرة أو أوائل السنة العاشرة، فصار بيّنا أن من كَتَبَ من القرآن شيئا إلى أن تم نزوله، فإنما كتبه قبل نزول الأمر بالأحرف السبعة، وأن من كتب شيئا مما قرأ على رسول الله صلى الله عليه وسلّم سنة عشر إلى وفاته في ربيع الأول من السنة الحادية عشرة، مما هو من

الأحرف الستة الأخرى، فهو قليل جدا، إذا قورن بما كتب في عشر سنوات. وإذن فجُل المكتوب، إن لم يكن جميعه، كان مكتوبا على الحرف الأول وحده إن شاء الله.

والسؤال السالف، هو مفتاح الباب المغلق على حقيقة عمل زيد بن ثابت في جمع القرآن، فإلى أن كانت سنة عشر من الهجرة، كان القُرّاء من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم، يحفظون من القرآن ما قل أو كثر، على الحرف الأول وحده. ثم حدث يومئذ ما سبق بيانه في فصل الأحرف السبعة، إذ لقي رسول الله صلى الله عليه وسلم جبريل عليه السلام عند أضاة بني غفار فقال: يا جبريل إني بعثت إلى أمة أميين، منهم العجوز، والشيخ الكبير، والغلام، والجارية، والرجل الذي لا يقرأ كتابا قط. فلم يزل يراجعه حتى أذن الله له أن يقرئ أمته القرآن على سبعة أحرف. فأقرأ رسول الله من شاء الله من أصحابه ما نزل عليه يومئذ من هذه الأحرف السبعة.

فلما سمع بعضهم قراءة بعض، وجدوا خلافا في حروف كثيرة تُفارق ما ألفوا من الحرف الأول. فكاد يبطش بعضهم ببعض، وظن بعضهم ببعض الظنون، وكثر ترافعهم إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم. فكان يستقرئ أحد الرجلين، ثم يستقرئ الآخر، ثم يقول لكل قارئ منهما: أصبت، وأحسنت، وهكذا أنزل.

وحدثهم يومئذ بما كان من مراجعته ربه في شأن قراءة القرآن على حرف واحد، وبما قال له جبريل: إن الله يأمرك أن تقرئ أمتك القرآن على سبعة أحرف، فأيما حرف قرأوا عليه فقد أصابوا، وقال لهم: إن هذا القرآن أنزل على سبعة أحرف، فاقرأوا ما تيسّر منها، وقال لهم: اقرأوا كما عُلمتم، وأغلظ لهم في إنكار بعضهم على بعض قراءته فقال: إن هذا القرآن أنزل على سبعة أحرف، فلا تماروْا في القرآن، فإن المراء فيه كفر.

أطاع رسول الله صلى الله عليه وسلم ربه، فأقرأ أمته القرآن على الأحرف السبعة التي أنزلت عليه، وتلقى أصحابه عنه ما أقرأهم من هذه الأحرف السبعة، وتحفَّظ كل امرئ منهم ما علمه رسول الله، وقرأ كما علم، سواء أكان تحفَّظ السورة على الحرف الأول أم لم يتحفّظْها إلا على هذا الحرف الآخر وحده، ولم يميز رسول الله للآخذ عنه حرفا من حرف، ولا حدد لأحد حرفا واحدا بعينه من الأحرف السبعة، لا يقرأ القرآن إلا عليه، حتى يستغرق القرآن كله قراءة على هذا الحرف المحدد، وبذلك صار الرجل الواحد منهم ربما جمع في صدره من القرآن سورة على حرف، وسورة أخرى على حرف آخر، وثالثة على غير الحرفين الأولين، وربما جمع بعضهم السّورة الواحدة على حرف أو حرفين أو ثلاثة، من إقراء رسول الله صلى الله عليه وسلم، أو من تَتَبُّعه قراءة أصحابه ممن قرأ على رسول الله حرفا غير

الحرف الذي علمه، كالذي جاء عن عبد الله بن مسعود أنه قال: إني قد سمعتُ إلى القَرَأَة فوجدتهم متقاربين، فاقرأوا كما عُلمتم، وإياكم والتنطُّع، فإنما هو كقول أحدكم: هلم وتعال.

وعلم كل امرئ منهم أن لفظ قرآن يتناول هذه الأحرف السبعة، وأن كل حرف منها كلام الله الذي نزله على نبيه، ولزم كل امرئ ما أقرأه رسول الله صلى الله عليه وسلم من هذه الأحرف السبعة، وانتهوا من نهي رسول الله إياهم عن المراء في القرآن المنزل على هذه الأحرف السبعة. وكذلك صار واضحا عند جميعهم أن لفظ القرآن لا يتناول سور القرآن المعدودة، وآيات كل سورة على ترتيب التلاوة وحسب، بل يتناول أيضا نص ألفاظ كتاب الله حرفا حرفا، وقراءة هذا النص على الأحرف السبعة التي أنزلت على رسول الله صلى الله عليه وسلم، والتي أقرأها أصحابه متفرقة في قراءتهم المحفوظة في صدورهم، فالأحرف السبعة هي القرآن، وفقدان قراءة آية أو سورة على حرف من هذه الأحرف، فقدان لبعض القرآن الذي أمر الله رسوله أن يقرئهم إياه.

الأحرف السبعة جمعها زيد من صدور الصحابة:

وإذن، فالذي كان في صدور الرجال هو القرآن، بسوره المعدودات، وكل سورة معدودة آياتها مرتبة على ترتيب تلاوة رسول الله صلى الله عليه وسلم، ومقروءة ألفاظ آياتها على الأحرف السبعة التي نزل بها القرآن على قلب رسول الله. فكان كل قارئ يعد ما عنده من القرآن قرآنا، وإن خالف حرفه الذي يقرأ عليه ما عند زيد بن ثابت أو غيره من الصحابة، وكان زيد وسائر الصحابة يعدون ما عند هذا القارئ قرآنا مع خلافه لقراءتهم، لا محيص عن ذلك.

فإذا جاء زيد يأخذ ما عند قاري من القرآن، فإنما يأخذ عنه ما علمه رسول الله صلى الله عليه وسلم من القرآن، وليس لزيد ولا لغيره أن يأخذ عنه ما يشاء ويدع ما يشاء، إيثارا لحرف على حرف برأيه وهواه.

ولن تجد في الأخبار خبرا واحدا يوهم أن زيد بن ثابت آثر حرفا من الأحرف السبعة بالإثبات والجمع دون سائر الأحرف، ولا أنه رد قارئا أخذ عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قرآنه، لخلافه هذا الحرف الذي آثره بالإثبات والجمع.

وإذن، فزيد بن ثابت حين استعرض أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم يستقرئهم القرآن الذي في صدورهم، إنما استعرض قُرَّاءً يقرأون القرآن على سبعة أحرف أقرأهم إياها رسول الله كما أمره ربه.

وحين تتبع القرآن يجمعه من صدور الرجال، إنما تتبع وجمع القرآن المقروء على الأحرف السبعة، لا قرآنا مقروءا على حرف واحد، بلا أدنى ريب في ذلك.

وإذن، فكما خالف أسلوب العمل في جمع زيد القرآن من العُسُب واللِّخاف، أسلوب العمل في جمعه القرآن من صدور الرجال، خالفت صفة القرآن المجموع من العُسُب واللِّخاف صفة القرآن المجموع من صدور الرجال.

فالأول مكتوب في الرقيم المسطور على الحرف الأول وحده، والآخر محفوظ في صدور الرجال على الأحرف السبعة التي نزل عليها القرآن. فهذه هي صفة ما جمعه زيد من صدور الرجال.

تحديد لفظي قُراء القرآن:

إذا رجعنا إلى خبر زيد بن ثابت الذي يقول فيه: أرسل إلي أبو بكر الصديق مقتل أهل اليمامة، فإذا عمر بن الخطاب عنده. قال أبو بكر: إن عمر أتاني فقال: إن القتل قد استحرَّ يوم اليمامة بقُرّاء القرآن، وإني أخشى إن استحرَّ القتل بالقُرَّاء في المواطن، فيذهب كثير من القرآن. وفي لفظ ابن أبي داود: فيذهب كثير من القرآن لا يُوعىَ. ثم يقول أبو بكر لزيد في هذا الخبر: تتبع القرآن فاجمعه.

فلفظ القرّاء جمع قارئ، وهو صفة مشتقة من قرأ، إذا حفظ من القرآن ما قل أو كثر. ولذلك كان الصحابة يعدون القارئ فيهم، من قرأ على رسول الله صلى الله عليه وسلم قرآنا وأخذه عنه، فالذي يأخذ السورة والسورتين والثلاث وما زاد، فهو قارئ لما عنده من القرآن، مثله الذي أخذ عنه القرآن كله أو أكثره.

ثم لما نزلت الأحرف السبعة، وأقرأها رسول الله بعض أصحابه ليقرئوا وفود العرب وغيرهم، صارت صفة قارئ أشد لزوما لمن كان عنده شيء من القرآن قرأه على رسول الله صلى الله عليه وسلم، قلَّ ذلك أو كثر، لأنه حافظ لقرآن على حرف من الأحرف السبعة التي نزل عليها القرآن.

وأما لفظ القرآن، فبعد نزول الأمر بالأحرف السبعة، وما كان من اختلاف بعض الصحابة بينهم اختلافا شديدا، ترافعوا من جرائه إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم، صار مفهوما عند جميعهم، بإفهام رسول الله إياهم، أن كل لفظ أخذه آخِذ عن رسول الله صلى الله عليه وسلم في تلاوة آية أو سورة، يخالف قراءة الحرف الأول الذي نزل عليه القرآن اثنتين وعشرين سنة، فهو قرآن منزل من عند الله. فأصبح لفظ قرآن عند جميعهم يتناول اختلاف قراءة الآيات والسور على الأحرف السبعة جميعا، كما يتناول نص القرآن معدودة سوره، ومعدودة آيات كل سورة منه، ومرتبة آياتها على ترتيب تلاوة

رسول الله صلى الله عليه وسلم. فكل آية أو سورة قرأها قارئ على حرف من الأحرف السبعة أخذه عن رسول الله صلى الله عليه وسلم، فهي قرآن.

وإذن، فلفظ قُرَّاء القرآن يدور على قطبين، الأول: حفظ نص سور القرآن مرتبة معدودة الآيات، بلا نظر إلى قارئه حفظ القرآن كله أو بعضه، وبلا نظر إلى قارئه على أي حرف من الأحرف السبعة قرأ.

والآخر: حفظ نص هذه السور من القرآن، مع النظر إلى قارئه على أي حرف من هذه الأحرف السبعة قرأ. فتفصيل لفظ قُرَّاء القرآن وتحديد مداره، قد أخرجه من أن يكون مقصورا معناه على الحفاظ الذين جمعوا القرآن كله حفظا عن ظهر قلب.

وهذا التحديد لمعنى قُرَّاء القرآن، يجعل كلام عمر سويا غير مضطرب الهيئة، ولا متخالف الأجزاء، ويجعله مطابقا لتاريخ هذه المقتلة، ولتاريخ حفظة القرآن كله على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم، لأن قول عمر: إن القتل قد استحرَّ يوم اليمامة بقُرّاء القرآن، دال على كثرة القتلى من هؤلاء القُرَّاء، لقوله: استحرَّ، أي كثر واشتد وبلغ الغاية. فلو حُمل هذا اللفظ على معنى الذين جمعوا القرآن كله حفظا، لاقتضى ذلك أن يكون في قتلى يوم اليمامة مئات منهم، ثم لاقتضى قوله بعد: وإني أخشى إن استحرَّ القتل بالقُرّاء في المواطن، فيذهب كثير من القرآن، أن يكون فيمن لم يشهد يوم اليمامة مئات أخر ممن جمعوا القرآن كله حفظا، يخشى عمر هلاكهم في المعارك الآجلة.

وهذه الكثرة التي يدل عليها لفظ استحرّ، تناقِض ما رواه قتادة: أنه سأل أنس بن مالك رضي الله عنه عمن جمع القرآن على عهد النبي صلى الله عليه وسلم، فقال أنس: أربعة، كلهم من الأنصار: أبي بن كعب، ومعاذ بن جبل، وزيد بن ثابت، وأبو زيد. وما رواه ثمامة عن جده أنس بن مالك أيضا أنه قال: مات النبي صلى الله عليه وسلم ولم يجمع القرآن غير أربعة: أبو الدرداء، ومعاذ بن جبل، وزيد بن ثابت، وأبو زيد. قال: ونحن ورثناه.

وهذا العدد الذي ذكره أنس، وإن لم يكن حصرا لتعداد حفاظ القرآن كله على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم، إلا أن سياقته على هذا الوجه دالة دلالة تقطع الشك باليقين، على أنه كان معلوما علما مستفيضا عند الصحابة والتابعين، أن عدد حفاظ القرآن بتمامه من الصحابة يومئذ، أي قبل يوم اليمامة بنحو ثمانية أشهر، كانوا عشرات قلائل يختلفون في عدتهم. وإذن، فهم لم يكونوا بالقدر الذي يتيح لعمر أن يقول: إن القتل قد استحرّ يوم اليمامة بقراء القرآن.

وإذا نظرنا في أخبار المشهورين من الصحابة الذين قتلوا يوم اليمامة، لم نجد فيهم مذكورا بحفظ القرآن سوى صحابي واحد هو سالم مولى أبي حذيفة، هذا، والمعروفون يومئذ بحفظ القرآن بتمامه كأبي

بن كعب، ومعاذ بن جبل، وزيد بن ثابت، وأبي الدرداء، وعبد الله بن مسعود، وطلحة، وسعد بن أبي وقاص، وأبي موسى الأشعري، وأبي بكر، وعمر، وعثمان، وعلي، وعائشة، وحفصة، وأم سلمة، فأكثرهم لم يشهد يوم اليمامة، أي لم يقتل منهم فيها أحد، سوى سالم مولى أبي حذيفة، وأكثرهم مات بعد ذلك بدهر.

وإذا عرفنا أن معنى قُرَّاء القرآن، هم القوم من الصحابة الذين تلقوا عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قرآنا قل أو كثر، مقروءا على حرف من الأحرف السبعة التي نزل عليها القرآن العظيم، ونظرنا في كلام عمر، وفي تاريخ يوم اليمامة، وتاريخ حفظة القرآن بتمامه على عهده صلى الله عليه وسلم، رأينا الكلام يصدق بعضه بعضا. فإن الذين شهدوا يوم اليمامة هم أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم ممن كان معه بالمدينة، أو من جاءه وأخذ عنه من سائر العرب، وأن الذين قتلوا منهم يومئذ كانوا ما بين الستمئة إلى التسعمئة، ولا شك أن مئات منهم كان معهم قرآن قرأوه عليه صلى الله عليه وسلم قبل نزول الأحرف السبعة وبعد نزولها. وأخلق بمن كان معه بالمدينة إلى وفاته صلى الله عليه وسلم أن يكون معهم قرآن كثير مما علمهم إياه من الأحرف السبعة. فهذا العدد الكبير ممن استشهد اليمامة، والذي كان معه قرآن مقروء على الأحرف السبعة متوزع بينهم قلة وكثرة، ينطبق عليه قول عمر: إن القتل قد استحر يوم اليمامة بقراء القرآن، ولا يناقض ما كان معلوما عند الصحابة من قلة عدد حفاظ القرآن بتمامه، كما دلت عليه الأحاديث الصحاح.

هذا، والحرف الأول الذي نزل عليه القرآن اثنتين وعشرين سنة تقريبا، كان مستفيضا عند الصحابة، أما الأحرف الستة الأخرى التي نزلت قبيل وفاة رسول الله صلى الله عليه وسلم بسنة وبضعة أشهر، فلم تستفض في الصحابة استفاضة الحرف الأول، وكانت فوق ذلك متفرقة في محفوظ من تلقى هذه الأحرف الستة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم. فلذلك خاف عمر ضياع شيء من هذه الأحرف الستة، بتهافت قُرَّائها يوم اليمامة، وما سوف يعقب يوم اليمامة من مواطن يكثر فيها القتل والاستشهاد.

وهذه النتيجة التي انتهى إليها شاكر، تجعل لقول عمر: وإني أخشى إن استحرَّ القتل بالقُرّاء في المواطن، فيذهب كثير من القرآن، معنًى صحيحا لا يناقض العقل، ولا التاريخ، ولا ما ثبت بالأخبار الصحاح والتواتر المطلق. فالصحابة الذين حفظوا القرآن بتمامه كأبي بن كعب، وزيد بن ثابت، وعثمان، وعلي، وعبد الله بن مسعود، وعائشة، وحفصة، وأم سلمة، وغيرهم، هؤلاء جميعا كانوا، يوم قال عمر ذلك، حول أبي بكر وعمر بالمدينة، وكان عمر نفسه وأبو بكر حافظين للقرآن كله أيضا، فكيف يقول عمر: فيذهب كثير من القرآن؟ أي كثير هذا الذي يذهب من القرآن، مع وجود حافظ واحد، فضلا عن جميعهم؟! ومعنى حافظ هنا، أنه لم يُضِعْ حرفا من القرآن، فكيف يكون في الناس حُفَّاظ بهذا

المعنى، ويخشى عمر ذهاب كثير من القرآن؟ والمعنى الصحيح لهذه العبارة، أن عمر يخشى أن يذهب كثير من الأحرف السبعة التي نزل عليها القرآن، لأن ستة أحرف منها نزلت بأخرةٍ قبيل وفاة رسول الله صلى الله عليه وسلم، وتلقاها عنه أفراد من الصحابة معدودون، وتلقوها متفرقة في الذي تلقوه عنه، ولم يطل بها أمد كما طال بالحرف الأول فتستفيض في الأمة كاستفاضته، فعسى أن تكثر المعارك، ويستحرّ القتل بمن أخذها عن رسول الله صلى الله عليه وسلم، فيضيع من وجوه قِراءة بعض ألفاظ القرآن على هذه الأحرف الستة شيء استأثر بعلمه وتلقيه رجال من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم. أما نص القرآن تاما، بسوره المعدودات، وبترتيب آيات هذه السور على تلاوة رسول الله صلى الله عليه وسلم، وعلى الحرف الأول، فمن معنى عمر ومقصده بمعزل، وهو من ضياع شيء منه بمأمن، ما بقي في الناس حافظ واحد، فضلا عن حفاظ متوافرين.

وبَيَّن، مرة أخرى، أن لفظ قرآن في قول عمر: فيذهب كثير من القرآن، مراد به اختلاف قراءة الآيات والسور باختلاف الأحرف السبعة التي نزل عليها القرآن، لأن كل حرف من الأحرف السبعة قرآن، وكل حرف في آية مقروء على وجه متلقى عن رسول الله صبى الله عليه وسلم، يخالف سائر الأوجه التي يقرأ بها قارئ آخر أو قراء آخرون، فهو قرآن.

ويُلّخص شاكر، عمل زيد بن ثابت رضي الله في عملين، لكل عمل منهما أسلوب:

- **العمل الأول**: أنه تتبع القرآن يجمعه من العُسُب واللِّخاف، وهذا هو القرآن المكتوب الذي جمعه مما كتبه كَتَبة الوحي، ومما كتبه الصحابة لأنفسهم وأقرَّهم رسول الله صلى الله عليه وسلّم على ما كتبوا، وعسى أن يكون هذا المكتوب قد استغرق القرآن كله. ومن المرجح أن جُلَّه، إن لم يكن جميعة كان مكتوبا على الحرف الأول وحده.

فلما قدر زيد أنه قد استقصى جمع هذا المكتوب المتفرق عند الناس في كِسر صغار من الرقيم المسطور، أخذه فرتب ما فيه من الآيات في سورة سورة، وجعل كل سورة على حدة، مسترشدا في ترتيبها بالقرآن المحفوظ في صدره وصدر من استعان به ممن جمع القرآن كله حفظا على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم، وهو القرآن المتلو المرتب السور والآيات على ترتيب تلاوة رسول الله صلى الله عليه وسلم، ثم افتقد زيد، وهو يفعل ذلك، آيتين من آخر سورة التوبة لم يجدهما مكتوبتين، فتلبَّث بهما حتى وجدهما عند أبي خزيمة الأنصاري، وذلك في قول زيد في الحديث (فتتبعت القرآن أجمعه من العُسُبِ واللِّخَافِ، وصُدُورِ الرِّجَالِ حتى وجدت آخر سورة التوبة مع أبي خزيمة الأنصاري

{ لَقَدْ جَاۤءَكُمْ رَسُولٌ مِّنْ أَنفُسِكُمْ عَزِيزٌ عَلَيْهِ مَا عَنِتُّمْ } حتى خاتمة براءة) لم يجدهما مكتوبتين مع أحد غيره، فوضعهما مع الكِسر في مكانهما من آخر سورة التوبة حيث افتقدهما، وكان شرط زيد في جمع ذلك المكتوب، أن لا يقبل، كما أمره أبو بكر وعمر، ممن كتب لنفسه قرآنا، إلّا أن يجيء على ما كتب بشهيدين يشهدان أنه كتب ذلك عن رسول الله صلى الله عليه وسلم، وعارضه به، وأقره رسول الله على ما كتب، ثم عمد زيد إلى هذه الكِسر التي رتبها في سورها، وجعل كل سورة على حدة، فرتّب سورها على ترتيب السور في تلاوة رسول الله صلى الله عليه وسلم، التي عرضها على جبريل عرضتين في شهر رمضان من السنة العاشرة من الهجرة، أي قبيل وفاته، بأبي هو وأمي، بخمسة أشهر واثنتي عشرة ليلة.

ولما فرغ زيد من ذلك، أقبل على هذا القرآن المكتوب في الكِسر من الرقيم المسطور، المرتبة سوره و آيات سوره، فانتسخه في الصحف مرتبا على هذا الترتيب الباقي عندنا إلى اليوم، وإلى يوم يرث الله الأرض ومن عليها، وكان هذا القرآن المنتسخ في هذه الصحف، مكتوبا على الرسم الذي يقتضيه نطق الحرف الأول الذي نزل عليه القرآن إلى سنة عشر من الهجرة، قبل أن يؤمر صلى الله عليه وسلم بأن يقرئ أمته القرآن على سبعة أحرف.

- **والعمل الثاني**: أن زيدا لما فرغ من كتابة القرآن في الصحف على الحرف الأول وعلى رسمه، أقبل على القرآن يجمعه من صدور الرجال. وهو القرآن الذي وعته صدورهم حفظا مقروءا على الأحرف السبعة جميعا. وكان أسلوبه إلى ذلك أن بدأ يستعرض قرآن من الصحابة، وعسى أن يكون بدأ بمن كان معروفا على عهده صلى الله عليه وسلم أنه جمع القرآن كله حفظا عن ظهر قلب. فكان الحافظ منهم يأتيه، فيستقرئه زيد معارضا قراءته بما كتب في الصحف حرفا حرفا. فإن خالفت قراءته ما كان مكتوبا في صحفه، أمسك على موضع المخالفة، واستثبت هذا القارئ: أهكذا أقرأك رسول الله صلى الله عليه وسلم؟ فلا محيص – إلا أن يكون القارئ نسي أو أخطأ فيصحح قراءته– من أن يقول نعم. فإذا قالها، أثبت زيد الحرف المخالف على ناحية من الصحيفة، سواء أكانت المخالفة في نفس الحرف، أم كانت في الأداء الموجب تغيير رسم الحرف، وسواء أكانت زيادة في حروف الآية، أم كانت نقصا فيها. وكان معلوما أن هذا الاختلاف آت من قبل اختلاف الأحرف السبعة. وظل زيد يفعل ذلك وهو يستقرئ النّاس ممن حفظ قرآنا قل أو كثر، مقروءا على وجوه اختلاف الأحرف السبعة، حتى اطمأن قلبه واستوثق أنه قد أبلى عذرا في استقصاء قراءة الناس. وبذلك صار واضحا أن صحف زيد التي نسخ فيها القرآن من العُسُب واللِّخاف، كانت صحفا جامعة للقرآن المكتوب على رسم الحرف الأول الذي نزل عليه القرآن إلى

سنة عشر من الهجرة، ومثبتا على حواشي كل صحيفة من الصحف مقابل كلمات أسطرها، ما خالف هذا المكتوب على ما أوجبه اختلاف قراءة القَرَأة الذين قرأوا القرآن على الأحرف السبعة، كما أقرأ كلا منهم رسول الله صلى الله عليه وسلم.

وبقي أمران لا بد من بيانهما بيانا موجزا في هذا الموضع:

الأول: أن زيد بن ثابت حين كتب الصُحف في عهد أبي بكر، لم يخلها من النقط كما فعل في زمن عثمان، بل كان يكتب الحرف منقوطا على صورة نقطه التي نعرفها اليوم، أما الحركات من فتح وضم وكسر وسكون، فلم تكن معروفة عندهم، فلا ريب أن صُحفه كانت خالية من الحركات.

والأمر الآخر: يتعلق بالقدر الذي كتبه زيد من الأحرف السبعة التي نزل عليها القرآن. وسبق أن قال شاكر: إن قطب الأحرف السبعة الذي تدور عليه رحاها، هو هيئة نُطق ألفاظ القرآن موصولة ومقطوعة، وهو الذي يسميه القوم: الأصول. وسموه كذلك لأنه أصول أداء القرآن، وهو لُبَاب علم التجويد. وأكثر هذا الباب متعلق بالصوت والمخارج، كالإدغام، والإظهار، والإمالة، والتفخيم، والروم، والإشمام، والمد، والتسهيل، والوقف، وسائر هذه الأبواب. وبعض ذلك الأداء مؤثر في رسم الكلمة، وأكثره لا يؤثر في رسمها. فمن المرجح أن زيدا إنما كتب ما أثَّر في رسم الكلمة، فأعاد رسمها في ناحية من الصحيفة على ما يوجبه أداؤها الآخر، وأغفل ما لا تأثير له، لأنه باق في قراءة القَرَأة، على الوجه الذي أقرأهم عليه رسول الله صلى الله عليه وسلم، يتلقاه عنهم من بعدهم تلقيا وتلقينا.

أما فصول اختلاف الأحرف السبعة غير فصول الأداء، فلم يثبت منها زيد، بضرورة العقل، إلا ما يمكن أن يكتب. وذلك أن فقدانهم الوجه الذي يثبتون به صورة الحركة في الكلمات كتابة، أوجب ترك ما اختلافه راجع إلى اختلاف الحركة. فخرج مما كتب زيد، من اختلاف الأحرف السبعة، الاختلاف في حركة أنفس الكلمات، والاختلاف في حركة الإعراب. وأثبت زيد الاختلاف في نفس الكلمة، والاختلاف في التقديم والتأخير، والاختلاف في الإفراد والتثنية والجمع، وما داخلهما، والاختلاف في الزيادة، والاختلاف في النقص.

وما لم يثبته زيد في صحفه من وجوه اختلاف الأحرف السبعة، فموكول أمره إلى الحفظ والتلقي والتلقين، وهو الأصل في شأن القرآن، وأنه مبثوث إلى يومنا هذا في قراءة القرأةِ المتوارثة، صحيحها وشاذها.

واستغرق عمل زيد في جمع القرآن، أي في كتابته في الصحف وجمع أحرفه، سنة أو أقل على وجه التحقيق. وقصر هذه المدة وحده، دليل كاف على أن زيدا لم يكن يجمع قرآنا مشتتا يتولى هو ومن

شاء الله من الصحابة ترتيبه أو تبويبه، بل كان يكتب محفوظا في الصدور متسقا مرتلا معروف السياق، مُرتب الآيات في السور، ومرتب السور واحدة بعد أخرى، على ترتيب عَرْضِ رسول الله صلى الله عليه وسلم القرآن كله على جبريل عرضتين في شهر رمضان من السنة العاشرة.

وواضح من تمام حديث زيد أنه لما فرغ من كتابة الصحف وضمها مرتبة، أسلمها إلى أبي بكر الصديق، لأنه كان الآمره بذلك، ولأنه ولي أمر المسلمين وخليفة رسول الله صلى الله عليه وسلم. فلما حضرت الوفاة أبا بكر، أوصى إلى عمر بما كان عنده، فحازها عمر فيما حاز من شئون أبي بكر، ولأنه الخليفة من بعده. فلما طعن عمر في ذي الحجة من سنة ثلاث وعشرين، جعل أم المؤمنين حفصة بنت عمر بن الخطاب وصيته، فاستقر عندها ما كان عنده ، فكذلك آلت إليها هذه الصحف، وبقيت عندها إلى أن حدث اختلاف الناس في قراءة القرآن زمن عثمان، وعزم على كتابة مصاحف يرسلها إلى الأمصار، وذلك في سنة الخامسة والعشرين من الهجرة، فاحتاج إلى هذه الصحف، فأرسل إلى حفصة: أن أرسلي إلينا الصحف ننسخها في المصاحف، ثم نردها إليك. فأرسلت بها حفصة إلى عثمان، حتى إذا نسخوا الصّحف في المصاحف، ردّ عثمان الصحف إلى حفصة.

دلالات قصة هذه الصحف:

أول ذلك أن مآل هذه الصحف من أبي بكر خليفة رسول الله صلى الله عليه وسلم، إلى عمر الخليفة من بعده، ثم مآلها إلى حفصة بنت عمر وصية عمر في خاص شأنه، دون مآلها إلى عثمان الخليفة من بعد عمر، دال أوضح الدلالة على أنهما حين أمرا بكتابة هذه الصحف، لم يَعُدَّا ذلك عملا من أعمال إيالة الأمة وسياستها في دينها ودنياها، لأنه لو كان من أعمال الإيالة، لآل إلى عثمان بحق ولايته على المسلمين بعد عمر، ولبادرت أم المؤمنين حفصة فأسلمته إلى ولي أمر المسلمين عثمان. وإذن، فالأشبه أنهما كانا يعدانه مجرد تسجيل لنص القرآن على الحرف الأول، مضموما إليه ما أطاق زيد كتابته من اختلاف القرأة باختلاف الأحرف السبعة، ولا شيء فوق ذلك، وأنهما جعلاه تذكرة لأنفسهما وحفظا، كشأن كل قرآن كتبه كاتب لنفسه من عامة أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم، لا يزيد.

وقدرا رضي الله عنهما حين اجتهدا، أن عسى أن يهلك من الصحابة في المواطن، من كان معه قرآن على حرف لم يتلقه عنه إلّا الرجل أو الرجلان، ويخفى أمره على عامة الناس، فإذا قرأ القارئ ما تلقَّى، ووقعت ريبة في صدور الناس فاختلفوا، فعندئذ يجدون فيصلا حاضرا يحكم بينهم ، هو ما ثبت في الصُّحُف بشهادتهما وشهادة زيد بن ثابت معهما، وبإقرار غيرهم من الصحابة الذين شهدوا كتابة هذه الصحف.

ومن أوضح الدليل على أن ذلك كذلك، أنهما لم يأمرا أن تنسخ هذه الصحف في مصاحف ترسل إلى أمصار المسلمين، لا في زمن أبي بكر، ولا في زمن عمر من السنة الثالثة عشرة إلى آخر السنة الثالثة والعشرين من الهجرة، فهذا مبين عن أنهما لم يفعلا ذلك بحق ولاية أمر المسلمين، بل فعلاه لأنفسهما خاصة حيطة وأخذا بالأحزم الأوثق.

أشياء ينبغي تذكرها:

أولها: أن الأصل الذي مضى عليه أمر القرآن منذ نزل، هو حفظه في الصدر، لا كتابته في الطِّرس، وأن هذا المحفوظ في الصدر هو الذي يقع عليه اسم الكتاب كما سماه الله ورسوله، وكما وصفه الله حين قال لرسوله: { وأنزلتُ عليك كتابا لا يغسله الماء تقرؤه نائما ويقظان } فيقال: كتاب الله، فهو كتاب وإن لم يكن مجموعا بين دفتين، لا كالذي يتبادر إلى أذهاننا اليوم من طول الإلف حين يذكر لفظ كتاب الله.

وثانيها: أن الله تعالى حين أخلى لفظ الكتاب، في تسمية ما نزله من القرآن على رسوله، من معنى الخط المسطور في الصحف، أخلى أيضا لفظ القراءة من معنى النظر في هذا المسطور في الصحف فحيث ذكر لفظ القراءة في شأن القرآن من التنزيل كله، كان المراد به تلاوة القرآن عن ظهر غيب دون نظر في كتاب مسطور في صحف. من ذلك أول القرآن نزولا على رسول الله صلى الله عليه وسلم حين بعث: (اقرأ باسم ربك الذي خلق)، فإنما أمره أن يسمع ما يتلوه عليه الملك فيتحفَّظُه، ثم يعيد تر داده كما سمعه، فسمى الله ترداد ما يحفظه قراءة.

وثالثها: أن لفظ جمع الكتاب، أي ضم صُحفه بعضها إلى بعض، قد أُخلي هو أيضا من بعض معانيه حين جاءوا إلى ذكر القرآن. فإن الأصل عندهم فيما يقع عليه اسم كتاب، أن يكون صحفا مخطوطة تقرأ تصفحا ونظرا، ثم يجمع بعضها إلى بعض مضمومة مرتبة، ويكون ذلك الجمع حفظا لما يقع عليه اسم كتاب، ولما كان القرآن كتابا، وإن لم يكتب في صحف، وكانت تلاوته قراءة، وإن لم ينظر تاليه في صحيفة مخطوطة، جعلوا حفظه في الصدور عن ظهر غيب مرتبا جمعا، وإن لم تكن هناك صحف تجمع وتضم وترتب. فإذا قيل: فلان جمع القرآن، فإن ذلك معناه حفظه في الصدر مرتبا. وبذلك صار لفظ جمع القرآن مشتركا بين حفظه في الصدور مرتبا، وهو الأصل الذي جرى عليه كلامهم حتى عزم أبو بكر على كتابة القرآن في الصحف، وبين جمعه كما يجمع كل كتاب، وهذا هو المعنى الذي جاء في حديث زيد بن ثابت.

بيان موجز عن الكتابة العربية:

للغة العرب خصائص تفارق بها سائر اللغات، فمن ذلك التصريف والاشتقاق. فالتصريف والاشتقاق الشاملان لكل كلمة من كلمات هذه اللغة، أوجبا على أهلها أن يضعوا لها خطا مخالفا في طريقة رسمه للخطوط الأعجمية المعروفة، ليطابق ما تقتضيه هذه الخصائص. وذلك أن التصريف أو الاشتقاق في لغة العرب يتناول جُثْمان الكلمة، ولا يقتصر على أطرافها في الأوائل أو الأواخر.

ثم يأتي الإعراب بعدهما فيتناول أواخرها برفع أو نصب أو جر أو سكون. وجثمان الكلمة، هو أحرف المعجم التي تتكون منها الكلمة، كالباء والتاء والثاء، إلى آخر الحروف. وحروف الجثمان لا سبيل إلى نطقها إلا متحركة، مفتوحة أو مضمومة أو مكسورة أو ساكنة قبلها حرف متحرك.

والحركات الثلاث، الفتحة والضمة والكسرة، مختلسة من الأحرف الجوف، الثلاثة الممدودة، الألف، والواو، والياء، وهي حروف العلة، وهي الحروف الضعيفة الهوائية التي لا أحياز لها من حروف المعجم التسعة والعشرين، ولأنها تخرج من هواء الجوف، قيل لها: الجُوفُ، والهوائية، وهي ضعيفة، لانتقالها من حال إلى حال عند التصريف بالاعتلال. وهذه الأحرف الثلاثة داخلة في لغة العرب في جثمان كثير من كلماتها أصلا، نحو قال، ودعا، ويئس، ووعد، وملحقة بجثمانها في أكثر التصريف نحو كاتب من كتب، وقتيل من قتل، وأمور جمع أمر، وما لا يحصى كثرة، بل لا يحصى البتة.

فإذا كانت الحركات الثلاث الفتحة والضمة والكسرة، إنما هي أحرف مختلسة من هذه الأحرف الثلاث الممدودات، الألف والواو والياء، فهي إذن أبعاض منها وأشباه لها، فينبغي إذن أن يكون الرمز إليها بالخط مختلسة، شبيها بالرمز إليها بالخط ممدودة، فتكتب الألف (ا) طويلة، والفتحة أختها (ا) مبتورة، وكذلك الواو تكتب (و) وأختها الضمة (و)، والياء تكتب (ى)، وأختها الكسرة (ى).

وإذا لم يكن للنطق بأحرف المعجم سبيل إلا بهذه الحركات، فهي إذن لازمة للأحرف لزوما لا انفكاك منه في النطق. فإذا أريد كتابة هذا المنطوق من لغة العرب، فبديهة الرأي توجب أن تكتب كما تنطق، وإلا لم يكن للنطق بها سبيل بعد كتابتها ناقصة إلا توهما، ولا يحسن قراءتها إلا من كان عارفا بنطقها ابتداء، ويعدُّ هذا الرسم المخطوط رمزا لا غير. هذا كله مما تهدي إليه بديهة العقل أول وهلة.

ولننظر ماذا فعل العرب حين أرادوا أن يكتبوا لغتهم كما ينطقونها، وهو أول ما يعرض لبديهة الرأي. فهم نظروا في كلمة نحو (علم) فلما أرادوا أن يكتبوها على ما ينطقونها في بعض تصريفها، وفي بعض اشتقاقها، وفي بعض إعرابها، خرجت عندهم على ما سيسوق شاكر من مثال مما يوجبه النطق، وتحته ما نكتبه اليوم.

عا لى ما	ياعلامو	ياعلامانى	عاالى مون	عولاماءو
عَلِمَ	**يَعْلَمُ**	**يَعْلَمَانِ**	**عَالِمٌ**	**عُلَمَاءُ**
اى ستاعلاما	**تاعال لاما**	**يوعالي موهو**	**ياتاعال لاماني هى**	**موتاعال لى مون**
اسْتَعْلَمَ	**تَعَلَّمَ**	**يُعَلّمُهُ**	**يَتَعَلَّمَانِهِ**	**مُتَعَلِّمٌ**

فهذه عشرة أمثلة من مئات من الأمثلة في لفظ واحد هو (علم) وما داخلها من بعض الاشتقاق والتصريف والإعراب والإلحاق، دون سائر وجوهها التي تجري عليها لغة العرب.

فإذا كانت بديهة العقل توجب أن تكتب اللغة كما تنطق، فبديهة العقل نفسها توجب بعد وضع الرسم على الطِرْس، أن البديهة الأولى زلة من العقل ينبغي أن ينسلخ منها بأسرع مما دخل فيها. وبَيِّنٌ أن جثمان الكلمة المكون من الأحرف الثلاثة: (ع ل م) قد ضاع وانطمست جميع معالمه في هذا الحشد من الحركات الملازمة لكل حرف من جثمانها.

فلما نظر أصحاب اللسان العربي القائم على الاشتقاق والتصريف والإعراب فساد كتابة الكلمة كما تنطق، كانوا بين أمرين لا ثالث لهما:

- إما أن يجعلوا لكل حرف معه حركة صورة بعينها، فيجعلوا للباء سبع صور، الباء المفتوحة، والباء المضمومة، والباء المكسورة، والباء الساكنة، ثم الباء المنونة فتحا، والمنونة ضما، والمنونة كسرا، فهذه سبع صور لكل حرف من أحرفها التسعة والعشرين، فتكون عدة أحرف المعجم عندئذ، مئتي حرف وثلاثة أحرف (203)، فإذا وضعوا في اعتبارهم تشديد الحرف نحو (عَلَّمَ)، ومع الشدة الحركات الثلاث، الفتح والضم والكسر، ثم الحركات الثلاث منونة، كانت عدة صور أحرف المعجم عندئذ سبعة وسبعين حرفا وثلاثمئة حرف (377). وهذا شيء مخوف ينقبض العقل السليم عن إتيانه.
- وإما أن تطرح الحركات جملة واحدة، فلا يبقى معهم إلا رسم جثمان الكلمة من أحرف المعجم، ويترك أمر الحركات لسليقة أصحاب اللسان. وهذا ما فعلوه، لأنه هو الذي يهدي إليه صريح العقل المتأمل لطبيعة اللغة، ولأنه هو الحل الصحيح لمشكلة كل لغة تقوم على الاشتقاق والتصريف والإعراب والإلحاق، وكل ما يعرض من العوارض لبناء الكلمة الواحدة.

فكل ذي عقل يعلم أن اللغة في أصل نشأتها، وفي كل زمان بعده، إنما هي بيان متعلق باللسان والنطق والسمع والحفظ في الصدور، وهي بذلك متوارثة في جيل من البشر بعد جيل. ثم لا يحتاج الناس إلى كتابتها إلا بعد دهر طويل جدا من أول نشأتها، لأسباب موجبة لكتابة هذه اللغة المنطوقة. وعندئذ

يشركون (النظر) في شأن اللغة المتوارثة على الألسنة نطقا، وفي الصدور حفظا. ويكون الحرف المكتوب بعد ذلك رمزا، لا دلالة له إلا عند من يعلم هيئة نطق هذه اللغة مفردات وجملا.

فالعرب القدماء الموغلون في القدم، حين أرادوا أن يكتبوا لغتهم، طرحوا منها كل الحركات، وجعلوا الحرف من المعجم المكتوب مجردا من كل حركة، لأنه رمز لمحفوظ عندهم في الصدور، تعينُ على قراءته السليقة دون سواها. كان هذا في الكتاب القديم جدا للعربية الأم بلا ريب، يدل على أنه كذلك كان، وإن لم تصلنا منه اليوم صحف مكتوبة.

إن جميع اللغات المتفرعة من العربية الأم العتيقة، كالعبرية والسريانية والحبشية وعربية جنوب الجزيرة وشمالها، بَلَغَتْنا رُقُومها العتيقة مكتوبة بحروف المعجم مجردة من جميع الحركات. بل مجردة في كثير منها من أحرف اللين الممدودة التي هي أصل الحركات، وهي (الألف) و(الواو) و(الياء).

فإذا أرادوا أن يكتبوا لفظ كتاب، حذفوا الألف فصار كتب، وبلا حركات. ومعلوم علما لا شك فيه أن الخط العربي الحديث، باعتبار ما كان إذ ذاك، انتهى إلى زمان رسول الله صلى الله عليه وسلم وزمان أصحابه، وهو يُكتب خاليا من جميع الحركات، ولكل حرف من أحرف المعجم التسعة والعشرين رسم واحد لا يتغير إلا في بعض هذه الأحرف عند اتصاله بحرف قبله أو بعده، كالقاف مثلا، تكتب مفردة (ق)، ومتصلة (ق) أو (ق) أو (ق). وهذا لا يكاد يعد اختلافا يذكر، لأن جسم الحرف باق، وشديد الشبه بأخيه المفرد.

ثم إنهم أغفلوا التشديد بمرة، وجعلوا للفتحة المقترنة بالتنوين رمزا يلحق الحرف منفصلا أو متصلًا، وهو الألف المتطرفة، فكانوا يكتبون (كتابا)، فالألف المتطرفة دالة على تنوين الباء المفتوحة. أما الحرف المنون المكسور، والمنون المرفوع، فقد أغفلوهما أيضا من كل دلالة على حركتهما.

وإذن، فهم حين اهتدوا إلى ما سميناه طرح الحركات في الخط، إنما اهتدوا إلى شيء يخالف بديهة العقل التي توجب كتابة اللغة كما تنطق. فكيف اهتدوا إلى أن بديهة العقل في شأن لغتهم بديهة داخَلها الخلل والفساد، ففارقوها إلى ما تقتضيه بديهة العقل بعد تأمل اللغة؟ كيف استطاعوا أن يفرقوا بين ما تتطلبه اللغة الجامدة التي لا يلحق التغيير جثمان كلماتها بل أطرافها، فيمكن أن يكتب بعضها كما ينطق، وبين ما تتطلبه اللغة اللينة التي يلحق التغيير جثمان كلماتها، فيستحيل استحالة أن تكتب كما تنطق، لا بالحرف العربي، ولا بغيره من حروف الأعاجم؟

إن اهتداء الذين كتبوا الخط العربي الأول محذوف الحركات، قد فتحوا فتحا مبينا بفصلهم بين طبيعة اللغات الجامدة وطبيعة اللغات اللينة، قبل ظهور الاشتقاق والتصريف والإعراب، وقبل التمييز الصريح بين الحركات وأخواتها من حروف العلة الثلاثة، الألف، والواو، والياء. وهم لم يصلوا إلى ذلك،

إلا أن يكون الله سبحانه قد وهبهم من السليقة الصافية الواضحة الجامعة المميزة، قدرا يعز مثله ويندر في فطرة البشر.

بل أعجب من ذلك أن الذي اهتدوا إليه في كتابة اللغات اللينة، لو كتبت به اللغات الجامدة، لم يضرها ضيرا يذكر، بل لعله كان يكون أسهل لها وأقرب تناولا، لو أضيف إلى حروف معجمها ما أضيف إلى الحرف العربي فيما بعد، من صور الحركات المعروفة عندنا اليوم، من فتحة وكسرة وضمة وسكون.

وفضيلة أخرى لهذا الفتح العبقري، لم يَجْلُها لنا إلا تطاول الزمن، ثم حدوث الدوافع العجيبة التي أدت إلى ضبط اللغة وفقه أساليبها. وذلك أن هذه الفطرة السليمة الصافية التي مكَّنت للسليقة أن تستشف جوهر تركيب اللغة اللينة بلا استدلال عقلي محدد، يهدي إلى علم الاشتقاق، وعلم التصريف، وعلم الإعراب، فطرحت الحركات من الخط، كان اهتداؤها إلى طرح الحركات في الخط، السبب الأول في تيسير نشأة علم الاشتقاق، وعلم التصريف، وعلم الإعراب، لما دعت الضرورة إلى ضبط اللغة، وذلك لأن إثبات جثمان الكلمة غير ممزق، أعان نظر الدارسين يومئذ على تصور أصول الكلمة التي يعرض لها التغير، أو يتخللها، والخط المطروح الحركات، يعين العين على ضبط الأحرف الثلاثة الأصلية من علم في جميع وجوه تصرفها وما يدخلها من الإعراب والإلحاق، فيجده العقل يسيرا عندئذ أن يستخرج القاعدة في بناء اللغة، من أن جميع هذه الصور مردودة إلى ثلاثة أحرف، هي جثمان الكلمة، وأن سائر ما أحاط بهذه الثلاثة عوارض لاحقة وزيادات. فيسير بعدئذ أن يتجه العقل إلى استخراج القواعد التي تضبط ألفاظ اللغة وطرق تغيرها، باستخراج التشابه بين الكلمة والكلمة، حين يعرض لهما تغير متماثل، يدل على معنى متماثل. والشرعة التي نشأ بها علم التصريف، وعلم الاشتقاق، وعلم الإعراب، ما بين سنة أربعين من الهجرة أو بعدها، إلى أن تم تمامه واستوى على يد سيبويه المتوفى في حدود سنة 180 هجرية، وهو ابن أربعين سنة، سرعة خارقة للعادة، في زمن قصير كهذا الزمن. وهذا أحد الأدلة الحاسمة على أن هذه العلوم عربية خالصة العروبية، ليس لغير العرب فضل في نشأتها أو تكونها، لا في تفاصيلها ولا في جملتها.

بعد هذا البيان عن الكتابة العربية كيف هي، يتبين أن أبا بكر وعمر وزيد بن ثابت جميعا، وكل عربي كاتب كان يومئذ، كانوا يدركون إدراكا لا شك فيه ولا غموض، أنهم حين يكتبون شيئا من لغتهم، إنما يكتبون رمزا لما ينطقون، على ما تقتضيه طبيعة هذه اللغة اللينة من طرح الحركات كلها من الخط، وأنهم من أجل ذلك لا يكتبون رمزا مطابقا للمنطوق، ضابطا لحركات أحرف الكلمات حرفا حرفا. فهم حين يكتبون: البخل، مثلا، فقارئ هذا الرسم المخطوط جائز أن ينطقها (البُخْلُ) بضم الباء وسكون الخاء، إن كانت هذه هي لغته المحفوظة التي درب عليها لسانه. وجائز أن ينطقها (البَخَلُ)،

بفتح الباء والخاء، إن كانت هذه هي لغته المحفوظة التي درب عليها لسانه. وقس على ذلك آلاف الكلمات التي تختلف حركاتها باختلاف لغات القبائل، مع اتفاق معانيها، أو التي تختلف حركاتها فتوجب اختلاف معانيها نحو (الفُلْكُ) و(الفَلَك). هذا فضلا عن حركات الإعراب التي تلحق أواخر الكلمات باتفاقهم جميعا، أو تختلف ألسنتهم في قراءتها رفعا أو نصبا أو جرا أو سكونا باتفاق المعاني، أو تختلف اختلافا يفضي إلى اختلاف معانيها.

وإذن، فهم كانوا يعلمون علما لا شك فيه، أن ما كانوا يكتبونه من لغتهم، إنما هو إثبات بالرسم لجثمان الكلمات المنطوقة، مجردا من كل دليل يدل على هيئة نُطق هذه الكلمات كلمة كلمة وحرفا حرفا. ويعلمون علما لا شك فيه، أن قارئ هذا الكلام المرسوم خطا، مخير أن يقرأه ملفوظا على ما يقتضيه لسانه، إذ ليس في هذا الخط المرسوم ما يلزمه أن يحرك ما ضرِيَ لسانه على أن ينطقه ساكنا، ولا أن يرفع كلمة أَلِفَ في لغته أن ينصبها. وهذه قضية كانت، بلا ريب، واضحة كل الوضوح في عقل كل امرئ تعلم الكتاب العربي من العرب وغير العرب، ويمارسها ممارسة كاشفة لكل إبهام كل من كتب الكتاب العربي وكل من قرأه، لا عند مسألة جمع القرآن وكتابته، بل منذ الجاهلية من قبل أن ينزل القرآن بدهور طوال.

وإذا صح ذلك، وهو صحيح بلا ريب أو شبهة، فكل من كان يحسن الكتاب العربي ممن آمن بالله وبرسوله، ثم تحفَّظ من فِي رسول الله صلى الله عليه وسلم قرآنا، ثم أراد أن يكتب لنفسه هذا القرآن ليستذكر به ما كان يتحفَّظُه، كان يعلم ذلك ببديهة الممارسة للكتاب العربي. كان يعلم أنه لا يكتب نص القرآن كما ينطقه، وأن الذي يكتبه إنما هو جثمان كلماته خالية من الحركات الدالة على هيئة نطقها حرفا حرفا.

وكان يعلم أيضا ببديهة الممارسة للغة العرب، أن العرب تختلف لهجاتهم ولغاتهم في نطق الكلمة الواحدة باختلاف منازل القبائل، بل ربما اختلف نطقها في أبناء القبيلة الواحدة، وأنهم يختلفون مثل ذلك الاختلاف في حركة إعراب الكلمة من الجملة الواحدة، فتتغير عندئذ هيئة نطق الحرف الأخير من الكلمة. وكان من وراء ذلك يعلم علما لا شك فيه، أن قارئ هذا المكتوب الخالي خطه من دلالة على الحركة الملازمة لأحرفه، مخير أن يقرأ بعض كلماته على وجه أو وجهين أو أكثر، على ما ورثه لسانه من لهجة أو لغة، وأن هذا القارئ ربما غيَّر حركة في جثمان الكلمة، ويبقى المعنى مع التغيير هو هو، وربما غيرها فيختلف المعنيان اختلاف تباين أو اختلاف تناقض، وأنه عسى أن يغير حركة إعرابها، ويبقى المعنى هو هو، أو يغيرها فيختلف المعنيان اختلاف تباين أو تناقض، ثم يبقى كل معنى من المعاني المختلفة اختلاف تباين أو تناقض صحيحا في ذاته لا يرده العقل ولا تأباه فطرة اللغة.

ومن المعلوم أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نفسه كان مأمورا أمر إلزام منذ أول بعثته أن يقرأ ما يقرئه جبريل عليه السلام، فيردد ما يسمعه كما يسمعه لا كما تتخيره سليقته التي نشأ عليها، فكان مما أمر به أن لا يُحرك لسانه فيعجل بالقرآن.

فواضح أنه مأمور أن يتبع جبريل في قراءة ما ينزل عليه، لأن المنزل عليه كلام الله، ينزله على الوجه الذي ارتضاه سبحانه لكلامه، ولم يكن لرسول الله صلى الله عليه وسلم أن يقرأ كلام الله إلا اتباعا لما يقرئه جبريل عليه السلام، فليس لأحد آمن بالله وبرسوله أن يقرأ حرفا منه إلا اتباعا لما يقرئه رسول الله صلى الله عليه وسلم، وليس لأحد أن يخالف عن قراءته متبعا لسليقته. انتهي.

والحمد الله رافع السماوات بلا عمد.